

تمكين المرأة تجارياً وتعزيز المساواة بين الجنسين من منظور القانون الأردني
د. ديما متروك العون

**Empowering Women Commercially and Promoting Gender Equality
From the Perspective of Jordanian Law**

D.r Dema Matruk Hunian Aloun

The Hashemite University

Received: 2, 2022

Revised: 03, 2022

Accepted: 04, 2022

المخلص: هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على تمكين المرأة تجارياً وتعزيز المساواة بين الجنسين من منظور القانون الأردني واستعرضت فيها الباحثة تمكين المرأة في القانون الأردني وتمكينها تجارياً إضافة الي تعزيز المساواة بين الجنسين من منظور القانون الأردني وأوصت الباحثة بضرورة توفير أرضية تجارية ثابتة للمرأة، وتتمثل هذه الأرضية في الأدوات التجارية التي تساعد المرأة على بناء القدرة والخبرة واكتساب المعرفة التجارية من خلال تيسير سبل وصول المرأة إلى المعرفة المتخصصة عن طريق برامج وورشات التدريب لبناء المهارات الفنية والمهنية والعلمية والإدارية اللازمة لممارسة التجارة وتنمية أعمالها. وحاضنات أعمال لتقديم الخدمات اللازمة لدعم الاعمال التجارية للمرأة، والتوجيه والتدريب الخاص بالأنشطة التجارية بما يتلائم مع معطياتها واحتياجاتها كمرأة. ومراعاة الوصول للمرأة في كافة أرجاء المملكة والفروقات المترتبة على ذلك. وأيضاً تثقيفهن بشأن العمل الجماعي.

الكلمات المفتاحية: التمكين، تمكين المرأة تجارياً، المساواة بين الجنسين، القانون الأردني.

Abstract: The current study aimed to identify the commercial empowerment of women and the promotion of gender equality from the perspective of Jordanian law. Commercial tools that help women build capacity and experience and gain commercial knowledge by facilitating women's access to specialized knowledge through training programs and workshops to build technical, professional, scientific and administrative skills necessary to practice trade and develop their businesses. And business incubators to provide the necessary services to support women's businesses, and guidance and training for commercial activities in line with their data and needs as women. And taking into account access to women in all parts of the Kingdom and the resulting differences. Also, the need to focus not only on women as individuals, but on women as groups, and educate them about teamwork.

Keywords: Empowerment, Commercial Empowerment of Women, Gender Equality, Jordanian Law.

المقدمة: العلاقة بين التجارة والمرأة علاقة معقدة ومتشابكة، تستوجب البحث العميق والفهم المدروس لأسسها الإقتصادية والقانونية والاجتماعية من جهة وللقوانين التجارية والقوانين المتصلة بهذا الشأن من جهة أخرى، بغية وضع نظام قانوني يحمي حقوق المرأة التجارية ويسهم بتعزيزها إقتصادياً ويدعم دور المرأة في التنمية المستدامة ويحد من أثر العنف الاقتصادي ضدها ومن الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا عليها كذلك من خلال تمكينها والمساواة بين الجنسين وفهم المنظور الاجتماعي للتجارة. وتكمن أهمية التجارة من الناحية الإقتصادية، أن التجارة بأنظمتها القانونية وتشريعاتها المختلفة والسياسات التجارية تمثل قوة هائلة، إما لتقوية المرأة وتعزيز مكانتها تجارياً أو قوة هادمة تسهم في ترسيخ التمييز بين الرجل والمرأة والتحيز ضدها. مما يجعل تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة وسيلة حامية بدورها كأكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر أساسي لتنمية المجتمعات، إذ يسعى التمكين للقضاء على جميع مظاهر التمييز التي تتعرض لها المرأة. فتحرير التجارة من القيود الاجتماعية المبنية على نوع الجنس وكافة أشكال التمييز التي تتعرض لها المرأة عند ممارسة الأعمال التجارية، يشكل أساساً لتجارة متينة ومتقدمة تقوم على عدم التحيز والمساواة في الفرص والتوزيع المنصف للأصول التجارية مما يؤدي الى ارساء قواعد عادلة لتجارة تمنع تفاقم الفجوة بين الجنسين وتُمكن المرأة لتكون أداة للنمو الإقتصادي وتعزيز حقوقها التجارية.¹

كما وأن التجارة تمثل رافداً اقتصادياً حيوياً من روافد الاقتصاد الأردني مع قطاعي الصناعة والزراعة، وتقدم للمرأة فرصاً مهمة لتعزيزها إقتصادياً؛ كخلق الوظائف الجديدة وتسهيل الخدمات المالية والحصول على الممتلكات وغيرها من الأصول الإنتاجية، وتسهم بتطور تعلم المرأة والبنية الاجتماعية والقانونية ككل، كما وتسهم في توفير إحتياجات المرأة الأساسية وإعالة أسرته. وكذلك التجارة تؤدي الى زيادة مشاركة المرأة في قطاع الاقتصاد والارتقاء بحقوقها التجارية وتمكينها من الوصول للموارد والأصول التجارية والتحكم بها وقد توصلها للأطر العالمية مما يعزز من مكانتها ويقربها من مكانة الرجل التجارية أكثر.

كما وتعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تجارياً أحد أكبر المحفزات الإقتصادية التي تؤدي الى رفع مستوى التنمية المستدامة ودعم الإستثمارات وفتح أسواق جديدة ورفدها بخبرات متنوعة. فعادة ما تستثمر النساء النسبة الأعلى من دخلهن في أسرهن ومجتمعاتهن مقارنة بالرجال مما يعكس الدور الإيجابي الذي لا يقتصر عليها فقط وإنما يتعداه للمجتمع.² الأمر الذي يتطلب تحقيقه

¹ قراءات موسعة في محزر، أحمد محمد (١٩٨٧-١٩٨٦)، القانون التجاري، الجزء الأول، مطبعة حسان/ القاهرة، وكذلك فرج، توفيق حسن (1990)، المدخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية/ الاسكندرية
² دوفلو، استر (2013) تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية". مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بناء مجتمع متقبل لهذا النهج، وتوفير بيئة سياسية وقانونية واقتصادية حاضنة للمرأة، تستطيع المرأة من خلالها أن تمارس الأعمال التجارية وتتنافس دون خوف من القمع والإستغلال والتمييز أو التهميش، أو انتهاك لحقوقها في الميدان التجاري بناءً على النوع الاجتماعي.

والتمكن الاقتصادي للمرأة لتعزيز مساواتها بالرجل من خلال التشريعات التجارية؛ أمر بالغ الأهمية لحماية كيان المرأة التجاري وضمان وجودها في التجارة، لذلك فإن القضاء على الثغرات المستشرية بين الجنسين وضمان تحقيق نتائج اقتصادية متساوية للمرأة والرجل؛ أمران أساسيان لتحقيق المعايير القانونية والأخلاقية والدينية والدولية للمرأة.

هذا وشهدت وتيرة التقدم في مشاركة المرأة الاقتصادية ركوداً نسبياً في السنوات الأخيرة بشكل عام، وثبتت تناقص النمو الاقتصادي الوطني، مما يثير الجدل حول دور المرأة الحقيقي. فاحتل الأردن المرتبة 140 من بين 142 دولة حول العالم بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين، وسجل تراجعاً عن 2017، حيث احتل حينها المرتبة 135 من بين 144 دولة بحسب تقرير (3)، كما وسجل الأردن الترتيب 180 من أصل 187 دولة بحسب مؤشر "المرأة، الأعمال والقانون" بالتقرير الصادر عن البنك الدولي لتكون من بين الدول الأقل في العالم في هذا المؤشر لعام 2019. (4)

كما بينت التقارير الدولية لهيئة الأمم المتحدة منذ عام 2015 الى عام 2020 على التوالي أن الفوارق بين الجنسين في أغلب دول العالم صارخة وتتركز في المجالات الاقتصادية والسياسية . وفيما تحقق بعض الدول شيئاً من التقدم على مدى ابدراجات محدودة ومتفاوتة، إلا أن المرأة لا تزال تكسب أقل من الرجال في عموماً في سوق العمل على مستوى العالم بنسبة (24%)⁵.

وفي الأردن، مجال مشاركة المرأة ما زال محصوراً في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، على عكس الأعمال التجارية الكبيرة التي ما تزال حكراً على الرجال⁶. كما وأفرزت نتائج الانتخابات لغرف التجارة وممثلي القطاعات التجارية لعام 2019، عدم فوز أي امرأة وذلك بخسارة المرشحتين الوحيدتين، وبالتالي فإن مجالس إدارة (16) غرفة تجارية جاءت خالية من أي تمثيل للمرأة،⁽⁷⁾ وذلك بالرغم من أهمية

- قطر، 2(5): 51 - 76.

(3) التقرير السنوي 2020 - مجموعة البنك الدولي 2020 - منطقة الشرق الاوسط وافريقيا

(4) التقرير السنوي 2020 - مجموعة البنك الدولي 2020 - منطقة الشرق الاوسط وافريقيا

⁵ تقرير الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين 2020- اللغة العربية

⁶ دليل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، البنك المركزي 2018.

(7) مقال: تضامن: 16 غرفة تجارة في الأردن تخلو من التمثيل النسائي - دراسة تحليلية غرف التجارة وممثلي القطاعات التجارية لعام 2019

زيادة تمثيل الإناث في مجالس غرف الصناعة والتجارة وتمثيلهن في اتحاد غرف التجارة والصناعة الأردني.8

أهمية الدراسة : لقد جاءت هذه الدراسة من أجل معالجة معظم المسائل القانونية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين في التشريعات التجارية من خلال تمكين المرأة وإشكاليات التي يثيرها الموضوع. حيث تظهر أهمية الدراسة موضوع البحث، بالوقوف على وضع المرأة في عالم التجارة محلياً وعالمياً، من خلال تحديد مركزها القانوني كتاجر، وما يترتب عليه من حقوق والتزامات. ويضاف إلى ذلك أهمية دراسة موضوع الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق المرأة التجارية وإشكالية الغرامات الأردنية كأحد الآثار القانونية.

ولا أدل على أهمية البحث بموضوع تمكين المرأة تجارياً من حيث جوانبه القانونية مقولة "بلومبير" أن التمكين الإقتصادي للمرأة بمثابة الجرعة السحرية والفعالة التي تعزز المساواة بين الجنسين وتزيد من ثروة الشعوب ورفاهيتها.⁹

مشكلة الدراسة: تتجلى مشكلة الدراسة في بعدم وضوح المركز القانوني للمرأة وأن حقوقها التجارية لطالما كانت عرضة للانتهاكات والممارسات التمييزية، والسبب في ذلك يعود إلى النهج التشريعي العمومي الذي انتهجه المشرع في القوانين التجارية والقوانين ذات الصلة، والممارسات العملية المميزة بسبب الفراغ الرقابي. وتتلخص إشكالية الدراسة جوهرياً في أن دراسة قضايا حقوق المرأة التجارية وحمايتها من الناحية التشريعية لم تأخذ حقها بعد، ويعتريها النقص بسبب عموميتها وإطلاقها على الرغم من وضوح مبادئ المشرع من حيث تحديد المركز القانوني بناءً على النوع الاجتماعي وقلّة الدراسات القانونية المتخصصة لها، خاصةً مع بروز جائحة كورونا، وذلك في ضوء الشريعة الإسلامية التي تعدّ بحق مصدرًا خصبًا للعناية بالمرأة وحمايتها، والتشريعات التجارية الأردنية والقوانين ذات الصلة.

أسئلة الدراسة

- ماهية المركز القانوني للمرأة في القوانين التجارية وماهي الشروط الواجب توافرها لاكتسابها صفة التاجر؟
- ما هي الضمانات والقواعد القانونية التجارية لتعزيز فهم العلاقة بين التجارة والمساواة بين الجنسين؟

⁸ المرجع السابق

⁹ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (2016) برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، روجع من: http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdf

• ما هي طبيعة الآليات المطبقة في الأردن لحماية حقوق المرأة التجارية؟ وكيف يمكن تفعيل هذه الآليات لتوفير حماية أكبر وأكثر فعالية لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين؟

أهداف الدراسة: تهدف الباحثة من هذه الدراسة على بيان المركز القانوني للمرأة تجارياً وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتأطير التشريعات التجارية التي تنظم حقوقها وتعزز حقوقها اقتصادياً، والتركيز على تشخيص الواقع كما هو. وكذلك تهدف لرسم الآليات القانونية وغير القانونية المحلية والدولية لحماية حقوق المرأة التجارية من أجل فهمها بصورة أفضل وإعمالها بالتساوي مع الرجل، والعمل على التطبيق الفعلي لهذه الآليات، سعياً إلى سدّ الخلل الموجود في النظام التشريعي التجاري بصورته الحالية، وتعديل ما يمكن تعديله، وتطويره إن أمكن ذلك.

المصطلحات الإجرائية:

- **المرأة:** مصطلح يصف الدور الذي تقوم به النساء في المجال القانوني والمجالات غير القانونية ذات الصلة. لأغراض هذه الدراسة ينبغي أن تُفهم جميع الإشارات إلى مصطلح المرأة على أنها تشمل النساء والفتيات، ما لم يذكر خلاف ذلك على وجه التحديد⁽¹⁰⁾.

- **المرأة التاجر:** هي المرأة التي تتخذ من التجارة حرفة لها، تزاولها بصورة منتظمة، بحيث تقصد بها تحقيق سبل العيش الكريم والمشاركة الفاعلة وممارسة حقوقها التجارية.¹¹

- **المساواة بين الجنسين:** تعني التساوي في كافة الحقوق والمسؤوليات والفرص بين المرأة والرجل، ولا تعني المساواة بين المرأة والرجل أن يصبح الاثنان شيئاً واحداً ويتساويان مطلقاً، إنما تعني ألا تعتمد حقوق المرء ومسؤولياته وفرصه على جنسه ذكراً كان أو أنثى، وينطوي مفهوم المساواة بين الجنسين على أن تؤخذ مصالح المرأة واحتياجاتها وأولوياتها بعين الاعتبار عند ممارسة حقوقها.¹²

تعزيز المساواة بين الجنسين تجارياً واستراتيجياته الاقتصادية: يعد مصطلح تعزيز المساواة بين الجنسين من المفاهيم الجديدة التي برزت في أواخر القرن المنصرم، حيث احتلت هذه المفاهيم دوراً بارزاً في أدبيات التنمية المرتبطة بموضوع المرأة، فظهرت بذلك مصطلحات مستجدة النوع الاجتماعي كالإدماج، والمصطلح الأكثر شيوعاً في عالم المرأة وما يخصها هو التمكين، وقد احتلت هذه

ichelson, Ethan (2013). "Women in the Legal Profession, 1970-2010: A Study of the Global Supply of (10) Lawyers". Indiana Journal of Global Legal Studies. doi:10.2979/indjglolegstu.20.2.1071. ISSN 1080-0727 مؤرشف

من الأصل في 17 مايو 2019
11 د/ دويدار هاني (2002)، التنظيم القانوني للتجارة، دار الجامعة الجديدة للنشر/ الإسكندرية، بدون رقم طبعة، 2002م ص 17
12 بدري، بلقيس يوسف. بيليوغرافيا المرأة العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 1995 الجامعة الأردنية. ص 248

المصطلحات عناوين بارزة في سياسات الدول والمنظمات الدولية وتشريعاتها، هذه المصطلحات وليدة العالم الغربي، وعندما انتقلت إلى اللغة العربية من اللغات الأجنبية كانت غامضة بمعانيها ومبهما بملامحها، وعلى الرغم من شيوع استخدام هذه المصطلحات إلا أن هذا لا يعني وجود إجماع، وفهم مشترك ووافٍ لما تعنيه على وجه التحديد، مما أدى إلى ظهور معانٍ مختلفة لمفهوم واحد، وهو مصطلح "التمكين"⁽¹³⁾.

تمكين المرأة من خلال السياسات التشريعية التجارية لتعزيز حقوقها ومساواتها بالرجل في ظل تعقد العلاقة بين التجارة ونوع الجنس يقوم أساساً على الأثر المحتمل للسياسات والتشريعات التجارية لكل من المرأة والرجل، وكيفية وضع سياسات ملائمة لضمان إسهام التجارة في تعزيز الفرص للجميع، مما يتطلب البحث بالقوانين والأنظمة والتعليمات الواردة في قوانين التجارة للبحث في تمكين المرأة اقتصادياً ومساواتها بالرجل، بدراسة حقوق المرأة الواردة في قوانين التجارة لمتخصصة كالقانون التجاري، وقانون الشركات، وقوانين الاستثمار والقوانين الاقتصادية الأخرى في التشريعات الأردنية. وكذلك حقوق المرأة التجارية والاقتصادية على المستوى الدولي في الاتفاقيات المصادق عليها من الأردن.

التمكين التجاري لا يقف عند الحدود التشريعية، مما يلزمنا ببحثه في الأجهزة والمنظمات المعنية بالشأن التجاري كمنظمة التجارة العالمية ومجموعة البنك الدولي والشركات العاملة في التجارة الدولية إضافة لدراسة قاعدة البيانات بشأن الأحكام الصريحة المتعلقة بنوع الجنس في الاتفاقات التجارية الإقليمية من جهة أخرى، وذلك لبيان كيفية استفادة المرأة من التجارة من خلال أعمال التجارة لمصلحة الجميع بشكل متساو، وأن تستمر فوائدها في أعقاب أزمة كوفيد-19.

ولم يعد وجود المرأة في التجارة موضوعاً حقوقياً ينطوي على التمييز ضد المرأة لمنحها فرص أكثر وأفضل وإنما يتعداه لدعم دور المرأة في خطط الإنماء المستدامة علماً بأن اغتنام هذه الفرص سيكون أكثر أهمية في عالم ما بعد جائحة كورونا. وتُشكل التجارة أداة تمكينية قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية للمرأة إذ تؤيد التقارير الدولية والدراسات التجريبية وجهة النظر هذه بأدلة قوية تثبت أن مشاركة المرأة وزيادة مشاركتها في التجارة يمكن أن يُحفز النمو الاقتصادي الذي يشكّل بدوره شرطاً ضرورياً لتحقيق نتائج إنمائية أوسع نطاقاً، مما يعود بالنفع الجامع الشامل عليها وعلى اقتصاد دولتها ككل⁽¹⁴⁾. ويُشكل النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً للحد من الفقر بشكل عام وفقر المرأة بشكل خاص، ولا سيما في البلدان

⁽¹³⁾ كمال، هالة (2015)، قضايا منهجية في النقد النسوي، مؤسسة المرأة والذاكرة 15

⁽¹⁴⁾ الاستراتيجية الجنسانية للاتحاد الأفريقي (2018-2027)

المنخفضة الدخل، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما يرتبط بالحد من درجة الفقر، وبمسألة إعادة توزيع الدخل، ويمكن للتجارة أن تخفض أو ترفع كلفة السلع والخدمات التي لا تكون متاحةً محلياً بأسعار معقولة، وتحسّن نوعيتها وكفاءة إنتاجها وتزيد من تنوعها في السوق، وقد تنتقل بها للأسواق العالمية فتوفر مجموعة أفضل وأكثر تنوعاً تلبي احتياجات الناس المختلفة من عوامل مدخلات الإنتاج المستوردة مما يخفض تكاليف الإنتاج، ويمكن أن يتيح الإنتاج الذي قد لا يكون هذه الاستراتيجية التنظيمية.

أيضاً تؤثر التجارة على الدخل القومي؛ بأن تزيد فرص توليد الدخل المتاحة للاقتصاد الوطني عبر قنوات مختلفة منها قنوات تصريف الفائض، وتؤثر مشاركة المرأة في التجارة على مجموعة واسعة من النتائج الإنمائية بنحو إيجابي، وقد تؤثر تغيرات التجارة على مدى رغبة المرأة بالانخراط بحجم أكبر، وعلى الحوافز التي تنتظر فيها المرأة عندما تُقرر انضمامها من عدمه إلى قوة العمل الرسمية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على الإدماج الاجتماعي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

التمكين التجاري للمرأة يشمل الفئات التالية: يعرف مفهوم تعزيز حقوق المرأة وتمكينها، بأنه مجموعة العمليات المباشرة وغير المباشرة التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات وإعمالها مما يُكسبها قوة وثقة واستقلالية تُمكنها من السيطرة على حياتها وأعمالها، كما يُمكن تعريف تمكين المرأة بأنه العملية التي تُشير إلى امتلاك المرأة موارد أساسية تستطيع الاستفادة منها إيجاباً وإدارتها والعمل بها بقوة وحرية لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف وإنجازات.⁽¹⁵⁾

وبناءً على هذا التعريف يتبين أهمية توافر ثلاث عناصر مترابطة لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية؛ ويُشير كلّ من تلك العناصر إلى معنى مختلف عن الآخر:

- الموارد، تُشير إلى التوقعات والمخصصات المادية، والاجتماعية، والبشرية للمرأة.
- الإدارة، تُشير إلى قدرة المرأة على تحديد أهدافها الاستراتيجية وأهدافها الأساسية التي تسعى للوصول إليها والتصرف بناءً عليها واتخاذ القرارات بناءً على نتائج تلك الأهداف.
- الإنجازات، تُشير إلى مجموعة النتائج المتنوعة والتي تبدأ من تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه، إلى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة اقتصادياً وتجاريّاً بأفضل الصور.⁽¹⁶⁾

وتعزيز المساواة بين الجنسين تجارياً يشمل المرأة بصور مختلفة تتمثل بـ:

⁽¹⁵⁾ McVeigh, T. (June 6, 2013). "Online Feminist activists of the digital age". Taipei Times

31 مارس 2019. أطلع عليه بتاريخ 2021/2/13

⁽¹⁶⁾ "empowerment of women", eige.europa.eu, Retrieved 19-4-2020. Edited.

- المرأة العاملة.
- المرأة سيدة الأعمال.
- المرأة العاملة في العمل غير المنظم "العمل المنزلي".
- المرأة الفقيرة، والمرأة المعيلة للأسرة⁽¹⁷⁾.

وهناك أربع استراتيجيات تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تجارياً :

أ- تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

ب- تقاسم الموارد والمشاركة في عملية صنع القرار.

ت- تعزيز سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة وتحسين مستويات معيشة المرأة.

ث- القضاء على العنف ضد المرأة في المنزل وفي مجتمعاتها.⁽¹⁸⁾

وبناءً على هذا التفسير النظري لمفهوم التمكين فأنا نجد أن التمكين كمفهوم يرتكز على عنصر القوة الذي يشكل جوهر عملية التمكين كأساس قانوني، فالقوة تترن في أغلب الأحيان بالقدرة على فعل أمر محدد أو تحديد إنجاز معين، فيتولد عن تلك القدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة الجادة في اتخاذ القرار والتصرف بكل حرية، لكن يظل دور العامل الذاتي شرط ضروري لنجاح التمكين، فالتمكين بصفة عامة يقوم على المنح الذي يجب أن يقابله التجاوب والإيمان من طرف المستهدف، فلا بد أن يكون المستهدف لديه وعي ورغبة حقيقية في التغيير، مما يستدعي البحث في طريقة الوصول إلى مفهوم التمكين من الجانب الاقتصادي أولاً ومن ثم الجانب التجاري على وجه التخصيص.

تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع التجاري: تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع

التجاري يكون بتمكين المرأة. فتمكين المرأة هو المرأة المعاكسة لمفهوم المساواة بين الجنسين لتعزيز حقوق المرأة الذي يتطلب عملاً ذا أبعاد متعددة - جندرية، وإنجابية، واقتصادية، وسياسية، وقانونية. ولذلك، تضمنت الأدبيات المختلفة تعريفات عدة لمفهوم التمكين. فهو من المفاهيم المعاصرة التي ترتقي بالعنصر البشري في العالم المعاصر إلى مستويات راقية، فتمحور الكثير منها حول تمكين الإنسان ليصبح عضواً فعالاً في مجتمع قادر على القيام بأدوار معينة. حيث قيل بمفهوم التمكين "يمكنك تمكين

⁽¹⁷⁾ تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

⁽¹⁸⁾ الاستراتيجية الجنسانية للاتحاد الأفريقي (2018-2027)

الناس أحياناً ويمكنك تمكين بعض منهم في كل الأوقات ولكن من الصعب تمكين كافة الناس في كافة الأحيان والأوقات - ابراهام لنكولن. (19)

التدقيق والإمعان في هذه المقولة يبين أن التمكين كأداة لتعزيز المساواة بين الجنسين في التشريعات التجارية هو إستراتيجية وسياسة تتبع خلال فترة زمنية ما تمر بمراحل و يلزمها متطلبات محركها الأساسي هو العنصر البشري رجالاً ونساءً. ولكن هذا التصور غير كاف إذ يشوبه الغموض حول مفهوم التمكين لتعزيز الحقوق التجارية للمرأة بقدر مساوٍ للرجل، مما تطلب منا تخصيص مبحث منفرد ليكون مدخل تمهيدي يوضح لنا المفهوم الحقيقي لمصطلح التمكين التجاري للمرأة على وجه الخصوص يركز على الجانب التشريعي المتعلق بالسياسات والقوانين التجارية لتفادي الخروج عن مجال الدراسة.

وتاريخياً، مفهوم حقوق المرأة والنهوض بها وتمكينها شهد العديد من التطورات، فقد كان التركيز سابقاً على مسألة إشراك المرأة في التنمية، وتمكينها من مصادر الدخل المختلفة عبر برامج تهدف إلى بناء قدراتها الإنتاجية، ومن ثم تغير هذا التوجه مع مؤتمر الأمم المتحدة في نيروبي عام 1985، إذ تحولت النظرة السائدة آنذاك حول حقوق المرأة من مفهوم "المرأة في التنمية" إلى مفهوم "النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف إلى قياس توزيع الأدوار والالتزامات بين كل من المرأة والرجل. وبشكل عام؛ أصبحت هذه المفاهيم جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النهوض وتمكين المرأة. (20) مما أدى لزيادة الإهتمام بالأبعاد المبينة على النوع الاجتماعي في عالم التجارة و في العديد من المبادرات تحت مظلة "المعونة مقابل التجارة". وبذلك، أصبح التمكين التجاري والاقتصادي بهذا المضمار وجهان لعملة ويهدفان لنفس الغايات وعليه فإنه لغايات الدراسة فإن مصطلحي التمكين الاقتصادي والتمكين التجاري سيخصصان ويستخدمان لنفس المعنى بكل ما يشملانه من أنشطة تجارية وريادة أعمال والدراسات الفنية والمهنية والإكاديمية أو تصميمات المشاريع والمبادرات التي تركز بشكل خاص على دمج النوع الاجتماعي في المجال الاقتصادي أو النشاط التجاري.

مفهوم التمكين التجاري للمرأة وأبعاده الاقتصادية : يعتبر مفهوم التمكين Empowerment من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، فعملية التمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه

(19) ملحم سليم، التمكين كمفهوم إداري معاصر، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر الجديدة، القاهرة، 2006، ص.02

(20) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 1993. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

المعاملة المميزة والغير عادلة التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم. وللتمكن مرادفات عديدة تشمل منها التقوية وبناء القدرات، وتفعيل القدرات، عند تطبيقها بمعنى انصافي أو علاجي لتحويل من هم/هن بلا قوة إلى القدرة على التحكم أو التأثير في مجريات الأحداث والتطورات وتضمن المطالبة بالحقوق⁽²¹⁾. وعادة ما يرتبط مصطلح التمكين بفئة معينة وهنا نبين أن القيود المفروضة على أي تعريف واحد من «التمكين»، وخطورة أن التعريفات الأكاديمية أو المتخصصة قد تسلب قيمة الكلمة أو الممارسات المتصلة بها من الناس الذين من المفترض أن تنتمي إليها.

ومفهوم التمكين وتعزيز المساواة بين الجنسين أصبح ضرورة واقعية لتقدم المرأة وتطورها فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات التي تمسها والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات بالتساوي مع نظيرها الرجل. ويقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية، والدخل المكتسب، والأجور منظمة الأمم المتحدة 2011.⁽²²⁾ والتمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لها دخل خاص منظم.⁽²³⁾ كما وقد أنتجت الحركة النسوية مصطلحا جديدا يدعى تأنيث الفقر، والمقصود به أن النساء لديهن نسبة ومعدل من الفقر أعلى بكثير مما هو عند الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، مثل تربية أوالدها، والقيام بالأعمال المنزلية، في حين أن معظم الرجال يشتغلون في أعمال مدفوعة الأجر، مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال دون النساء 2003⁽²⁴⁾. ويعني التمكين الاقتصادي للمرأة أيضًا قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها و هو حق إنساني أساسي⁽²⁵⁾.

أهمية التمكين التجاري للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين : تكمن أهمية التمكين التجاري للمرأة بأنه يعزز المشاركة الاقتصادية لها في قوة العمل إنتاجًا واستهلاكًا وفقًا للأمم المتحدة، وعليه فإن الاستقلال المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة يعتبر عاملاً مهمًا ومفتاحًا رئيسيًا لاكتساب المرأة قوة واستقلالًا وإسهامها في تنمية نفسها وأسررتها ومجتمعها، ويساعد تمكين المرأة في مساواة حقوقها بالرجل لحمايتها و مكافحة العنف الجسدي و الجنسي الذي قد تتعرض له بعض النساء. ويرى البعض أن عمل المرأة يسهم بصورة مباشرة في الحد من النمو السكاني وتحسين الخصائص السكانية وبنيتها، حيث أكدت العديد من الدراسات

(21) المرجع السابق

(22) ميرل، مارسيل. (1986) *سوسولوجيا العلاقات الدولية*. القاهرة: دار المستقبل العربي، ص 17

(23) ميرل، مارسيل (1986)، *سوسولوجيا العلاقات الدولية*. القاهرة: دار المستقبل العربي، 24

(24) التقرير السنوي البنك الدولي (2018). *التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2018*: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(25) تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

الاقتصادية أن عمل المرأة يسهم في رفع مستوى معيشتها ومن ثم جودة الحياة أسرتها، كما أن دخل المرأة يتوجه إلى رفع مستوى الطعام والصحة والتعليم عادة. (26)

ويعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة مؤشراً مهماً في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدر سنوياً عن البنك الدولي كأحد أهم الاصدارات التي تُعنى بالمرأة في شهر أكتوبر من كل عام. وفي الأعوام الأخيرة، تم إدراج «المساواة بين الجنسين» في محاور التقرير الرئيسية، ومنها محور بدء النشاط التجاري، حيث يقوم البنك الدولي بخفض تقييم الدولة المعنية في محور البدء في النشاط التجاري، بحسب تشريعات الأحوال الشخصية إذل ما تتطلب موافقة الزوج على عمل المرأة أو تشتت حصولها على موافقته لبدء النشاط التجاري أو انخراطها بالعمل التجاري. (27)

أيضاً، يهدف تمكين النساء اقتصادياً أساساً للمساهمة في إدماج المرأة وخاصة الفقيرة في صلب عملية التنمية وتمكينها من الحصول على فرص المشاركة وتعزيز مساواتها في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وبما يؤدي إلى التحسين الإيجابي المستمر لأوضاع المرأة وأوضاع أسرتها على المستوى العام. التمكين الاقتصادي للنساء يعني مكافحة الفقر في الوسط النساء وهذا يؤدي و يقتضي بناء قدرات المرأة عن طريق مساعدتها على امتلاك المهارات والقدرات اللازمة في التخطيط والإدارة والاتصال والوصول والتفكير الإبداعي وقيادة المجموعات وغيرها. ويمكن تمكين المرأة اقتصادياً من خلال: التعليم النوعي، التعليم الإبداعي، وتعزيز الحريات العامة وإصلاح الإعلام، والسياسات الاقتصادية والتجارية. (28)

تمكين المرأة تجارياً أدى لخلق ثورة إقتصادية أشعلتها قوة المرأة المتنامية وإمكاناتها المتصاعدة مؤخراً والتي تعد من السمات المميزة لصورة التجارة الحديثة، ؛ فلا يمكن لأي نشاط تجاري أو شركة تجاهلها. إذ أن دخول المرأة مجالات التعليم والعمل منذ فترة طويلة نسبياً، وأثمر بمشاركتها وتأثيراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبيرة. واليوم، تحت المرأة موقعاً في الشركات والأعمال والحكومات والمنظمات والذي يعتبر مقياساً للصحة والنضج والنجاح الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي تحركه النساء كقوى اقتصادية عظيمة تماثل قوة بعض الدول القوية لذا فإن قضية “الجنود” (النوع الاجتماعي) لم تعد قضية نسائية، وإنما هي تتعلق بالعمل التجاري. فأصبح لدى البلدان والشركات بواعث اقتصادية تجعل “الجنود التمكين ” على قمة سلم أولوياتها. خاصة وأن دور المرأة في الاقتصاد هو المؤشر لانطلاق الثورة الاقتصادية

(26) غرابية إبراهيم، دور المرأة في الاقتصاد، مقال أغسطس 29، 2013

(27) تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

(28) تقرير التمكين الاقتصادي للمرأة - هيئة الأمم المتحدة عام 2017 - 2019 - 2020

القادمة مما يتطلب تمكين المرأة عن طريق تنظيم عملها في القطاع التجاري والخدمي والزراعي بناء على عدد من الدوافع وهي:

- **الدافع الأول:** المنافسة الحادة على الموظفين الموهوبين؛ إذ أصبحت الموهبة من أهم السلع المطلوبة في العالم، ونقصها يسبب مشكلات خطيرة. وستظل المواهب، المورد لأهم والأكثر ندرة، وهي جوهر تتنافس الشركات للحصول عليها والتميز أكثر من أي شيء آخر، وتعتمد عليها، وتتجح بسببها⁽²⁹⁾.
- **الدافع الثاني:** الاهتمام الكبير بالجنس، هو امتلاك فريق القيادة المناسب والصحيح. ففي بيئة العمل التجاري التي تتسم بالمفاجآت والأحداث السريعة والحاجة إلى المرونة والتوقع والتنوع والتعدد بإيجابية، تحتاج إلى فريق قيادة وإدارة متنوع مراعي للفروقات. وقد أكدت دراسة أميركية أن الشركات التجارية التي تضم أعلى نسبة من العنصر النسائي في فريق إدارتها العليا، تفوقت في الأداء بشكل كبير على تلك التي تضم أدنى نسبة.
- **الدافع الثالث:** فهو أن النساء يمثلن نصف السوق وأكثر. ومن المؤكد أن التسويق الذي يستهدف المرأة، يختلف عن التسويق الموجه للرجل. ولأجل الاستجابة لهذه الشريحة من المستهلكين وتحقيق لنجاح وفهم توقعاتها وطموحاتها، لا بد من عمل ابتكاري إبداعي خلاق في العلاقات مع الزبائن على اختلاف جنسهم.⁽³⁰⁾

ويمثل تمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق المساواة بين الجنسين إحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إنطلاقاً من أهميته الكبيرة ويجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد قدرت دراسة أجرتها شركة ماكينزي وشركاه أنه إذا شاركت المرأة بشكل متساو مع الرجل في الإقتصاد، بحلول عام 2025 سيتوسع الإقتصاد في العالم (النتاج المحلي الإجمالي السنوي) بقيمة 28 تريليون دولار أميركي، أي 26 في المائة مقارنة مع سيناريو الأعمال التجارية المعتادة.⁽³¹⁾ وأشارت دراسة أجرتها شركة Strategy إلى أنه، من حيث حجم السوق الناشئة، تمثل النساء «ثلث مليار» العالم بعد المليارين الأول والثاني في الصين والهند. وتتوسع الدراسة أكثر لتؤكد إحصائياً أن مشاركة

(29) أفياف ويتنبرغ-كوكس، وأليسون ميتلاند 2017، دور المرأة في الإقتصاد مؤشر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة، الدار العربية للعلوم ناشرون
(30) (30) أفياف ويتنبرغ-كوكس، وأليسون ميتلاند 2017، دور المرأة في الإقتصاد مؤشر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة، الدار العربية للعلوم ناشرون،
(31) المرأة في قطاع أعمال و الإدارة – منظمة العمل الدولية 2020

المرأة الاقتصادية ستفيد النمو الاقتصادي العام وستساهم في رفاه كل بلد (32). وتركز دراسات عالمية أخرى بشكل أكبر على التأثير الإيجابي على الأداء المالي للشركة الناتج عن وجود المديرات. فقد بينت شركة ماكينزي وشركاه علاقة إيجابية بين أسعار أسهم الشركات والربحية وعدد المديرات ما بين العامين 2015 و2017. (33)

التفسير النظري للمفهوم التشريعي لتجارة المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين : تعد التجارة من بيع و شراء السلع و الخدمات حجر الاساس وجوهر لكل الإقتصاد في العالم والتي تتأثر بالتدخلات السياسية والاجتماعية والدولية والتي كان من بينها مصطلح "تمكين المرأة" لتعزيز المساواة بين الجنسين الذي ولد من رحم هيئة الأمم المتحدة ومن بيئة تتناسب مع معنى هذا المصطلح والصيحات المطالبة بتطبيقه وإضفاء الالزامية عليه. مصطلح "التمكين" المترجم عن وثيقة الأمم المتحدة يعني باللغة الإنجليزية (Women Empowerment)، و (Empowerment) تعني استقواء. (34) ويتوافق هذا المصطلح مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت مبدأ الصراع بين الجنسين (الرجل والمرأة) انطلاقاً من فكرة أن العداة والصراع الأصليين هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة شاملة على الدين، وعلى اللغة، والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد والأعراف، بتعميم وإطلاق، وسعت إلى عالمٍ تتمحور فيه الأنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال. (35)

مصطلح تمكين المرأة تجارياً مستمد أصلاً من ثقافة (الجندر) وهو المصطلح الذي استخدم أكثر من مئتي مرة في وثيقة مؤتمر بكين للمرأة 1995م، وقد بدأ الجدل بشأن هذا المفهوم منذ أواخر السبعينات وهو مفهوم منبثق من عمق الحداثة الأوروبية والأمريكية. (36) وقد تشعب هذا المفهوم ليطلق التعبير عن عملية فردية يكون الشخص فيها مسؤولاً عن نفسه مباشرة ومسيطرًا على حياته وقراراته وضعه، ويعد التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهشمة والاقلة حظاً وحماية حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية ودعم حقوقهم لهم ومن أهمهم المرأة وعلى ذلك تنوعت السياسات بشأن تمكين المرأة على المستويات المحلية والدولية في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية والعنف القائم على نوع الجنس والمشاركة السياسية. غير أن هناك فجوة كبيرة بين التقدم في السياسات والممارسات الفعلية على

(32) المرأة في قطاع اعمال و الإدارة – منظمة العمل الدولية 2020
(33) أفيهاه ويتنبرغ-كوكس، واليسون ميتلاند 2017، دور المرأة في الإقتصاد مؤشر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة، الدار العربية للعلوم ناشرون،

(34) الرفاعي ليلي (2017) تمكين المرأة، إشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ، مقال - الجزيرة 26/2/2017

(35) المرجع السابق

(36) تقرير دولي: كاترين إيلبورغ-فويتيك ومونيك نوباك وكالباينا كوتشار وستيفانيا فابريزيو وكانغني كبودار وفيليب وبنجندر وبنديكت كليننتس وغيرد شوارتز (2020) المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين

مستوى المجتمع المحلي. أما استخدام مصطلح التمكين فقد بدأ من قبل المنظمات النسائية في بداية السبعينيات من القرن الماضي.⁽³⁷⁾

التمكين التجاري لتعزيز المساواة بين الجنسين ورفع سوية حقوق المرأة كمفهوم يركز على عنصر القوة الذي يشكل جوهر عملية التمكين، فالقوة تقرن في اغلب الأحيان بالقدرة على فعل شيء ما حيث يتولد عن تلك القدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة في اتخاذ القرار والتصرف بكل حرية. وعلى مستوى الشرق الأوسط كرسه إعلان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في 1994، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 حيث دعا المؤتمر إلى إزالة العقبات التي تعطل تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي؛ وذلك لتمكين المرأة من ممارسة دورها الاقتصادي المفترض وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية بحرية، وبعدها توسع المصطلح في الأفق أكثر واستخدمته المؤسسات الدولية والبنك الدولي في لغتهم وخطاباتهم، وتعالق الأصوات مطالبةً بتمكين المرأة في مناحي الحياة المختلفة للنهوض بالمجتمع كاملاً وتنميته.⁽³⁸⁾

تقوم التجارة بمفاهيمها التمكينية على ثلثة من المبادئ الأساسية أهمها المساواة والحوار والشفافية والاحترام والعدالة، كما تقوم أيضاً على مقاييس اجتماعية وأخلاقية وقانونية تختلف من دولة الى دولة ومن مجتمع الى آخر. والتجارة بوصفها أداة تمكين للمرأة فانها تقوم على مبادئ التجارة العادلة لتحقيق التنمية المستدامة. ويكون ذلك من خلال نظام مصمم لمساعدة الفئات الأضعف على تحقيق علاقات تجارية صحيحة مستمرة ومنصفة وفعالة.

منظمة التجارة العالمية حددت التجارة العادلة بعشرة مبادئ تلتزم الدول بإعمالها وهي المبادئ التي

يتم الإستناد لايها لتمكين المرأة تجارياً والتي تتمثل بـ :

- المبدأ الأول: توفير الفرص للمرأة المنتجة الفقيرة
- المبدأ الثاني: الشفافية والمسؤولية للأعمال التجارية
- المبدأ الثالث: ممارسات التجارة العادلة
- المبدأ الرابع: الدفع العادل للمرأة
- المبدأ الخامس: ضمان عدم تشغيل المرأة قسراً
- المبدأ السادس: الالتزام بعدم التمييز بين الجنسين
- المبدأ السابع: ضمان ظروف العمل الجيدة للمرأة

⁽³⁷⁾النساء والنشاط التجاري والقانون 2014:إزالة العوائق التي تحول دون تعزيز المساواة بين الجنسين – البنك الدولي – مؤسسة التمويل الدولية
⁽³⁸⁾ تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

- المبدأ الثامن: توفير الفرص وبناء القدرات للمرأة
- المبدأ التاسع: تعزيز التجارة العادلة ودور المرأة فيها
- المبدأ العاشر: توفير بيئة تجارية عادلة وآمنة للمرأة 39

ويؤدي التمكين التجاري إلى زيادة فرص حصول المرأة على الموارد التجارية والفرص الاقتصادية والوصول للأسواق بما في ذلك الوظائف والخدمات المالية والممتلكات وغيرها من الأصول الإنتاجية، وتنمية المهارات والخبرات السوقية المختلفة. وتعد مشاركة المرأة الاقتصادية وتمكينها أمراً أساسياً لتعزيز حقوق المرأة وقدرتها على تسيير حياتها والتحكم بها و ممارسة نفوذها في المجتمع، ويمثل التمكين الاقتصادي للمرأة شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة والنمو للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأمم المتحدة، 2011 مما يعزز من الحقوق التجارية بين المرأة والرجل. (40)

والتجارة كأداة تمكين للمرأة من شأنها أن :

- تساعد التجارة المرأة على تعزيز التنمية، والحد من الفقر، عن طريق إتاحة الفرص التجارية لها والاستثمار بقدراتها وخبراتها.
- تعزز التجارة من القدرة التنافسية للمرأة؛ وذلك من خلال مساعدة الدول الفقيرة والدول النامية والاقبل دعماً على تقليل تكلفة البضائع ومساعدتها في الحصول على الأموال والمصادر التمويلية من خلال الاستثمارات والبرامج المدعومة والخطط الدولية.
- تمكين المرأة تجارياً يؤدي إلى توسيع الأعمال التجارية، وإزالة الحواجز، وتسهيل عملية التصدير وتغيير السياسات التجارية و تعزز روح المنافسة، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الخيارات وينمب الاقتصاد الوطني، يقلل الأسعار للمستهلكين.
- تمكين المرأة تجارياً من شأنه اعطائها دوراً لتسهم في تحسين الجودة، ومعايير العمل التجاري، والبيئة التجارية، من خلال زيادة المنافسة والتبادل المهني بين.

واستناداً لما سبق، نخلص الى أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً أو جماعياً واعياً بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علامات القوة الاقتصادية في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل مما يسمح لها بإعادة ترتيب علاقاتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه؛ وينمي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي للمرأة بإعادة صياغة علاقاتها مع

³⁹ عوفي، صالح بن عبد الله بن عطف. (1988) المبادئ القانونية في صياغة عقود التجارة الدولية، لمملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات الإدارية ص 74

(40) تقرير هيئة الأمم المتحدة - التمكين الاقتصادي للمرأة - 2019

ذاتها أولاً، فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة، أو المالكة إلى ذاتها تختلف تماماً عن نظرة المرأة العاطلة أو الجاهلة، أو معدومة الملكية. كما يسمح التمكين التجاري بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية للمرأة مع الآخرين، سواء كان الأب، الأخ، الزوج، الابن، وهو غالباً ما يفرض تصحيح مسار العلاقات التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراماً وتقديراً لها ولجنسها.

مؤشرات قياس التمكين التجاري للمرأة والفجوة بين الجنسين: إن التمكين عملية قائمة ومستمرة وليس مجرد حالة يتصف بها الشخص، ومستويات تمكين المرأة في حالة تغير دائم حيث يصعب قياسه فلذلك لا بد من اللجوء إلى تحديد مؤشرات لتسهيل عملية قياسه وتتمثل هذه المؤشرات التي حددت وفقاً لبرامج صندوق الأمم المتحدة فيما يلي:

• المساهمة الاقتصادية: مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل. (41)

• الفرص المتاحة اقتصادياً: نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.

• المشاركة في اتخاذ القرار: الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، ومدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع ككل.

• قدرتها على الوصول إلى الأسواق محلية وتخطيها للأسواق العالمية

• التعليم: نوعية التعليم، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علمياً، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.

• الصحة: العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل، العناية الطبية النفسية. (42)

أدوات تمكين المرأة تجارياً وتقليل الفجوة بين الجنسين :

• آليات الدعم: الموجهون / المستشارون، الخدمات المهنية، حاضنات الأعمال التجارية شبكات التواصل.

• التمويل والمالية: العائلة، الممتلكات الخاصة، رأس المال المخاطر، المستثمرون الممولون.

(41) أجرى البنك الدولي مسحاً على 5887 شركة في 10 بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 2003 و2010. وخلصت النتائج إلى أن 15% فقط من 4 الشركات كانت تملكها النساء.

(42) حنان عطا شملوي، نهيل إسماعيل (2019) سقف الحيط، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، 1 ملحق، 1 العدد، 46 دَ دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1

- توافر رأس المال/القوى العاملة: المواهب الفنية والإدارية؛ الخبرة في ريادة الأعمال، وتوفر المصادر الخارجية.
- الإطار التنظيمي والبنية التحتية: الحوافز الضريبية، سهولة تأسيس الأعمال وتسجيلها؛ السياسات المحفزة على النشاط التجاري؛ والإستفادة من البنية التحتية الأساسية.
- الثقافة: تقبل المخاطر والفشل؛ تفضيل العمل لحساب الذات.
- قصص النجاح، الإحتفاء بالإبتكار.
- السوق: المحلية والدولية
- التعليم والتدريب: التعليم الجامعي والتدريب التنفيذي.⁽⁴³⁾

وقد اختلفت الدراسات السابقة التي اطلعت عليها الباحثة في تناول موضوع تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التشريعات التجارية لتمكين المرأة اقتصادياً حيث أن موضوع حقوق المرأة الاقتصادية ورد على شكل تقارير أردنية ودولية، وملتقيات، وندوات عالمية وإقليمية بصورة كبيرة ونشر رقمي، في حين كانت الدراسات الأكاديمية التي اطلعنا عليها المتعلقة بمفهوم تمكين المرأة من الجانب الاجتماعي أو الجانب السياسي أكثر من الجوانب القانونية والتشريعية، فمنها من تناول التمكين الاقتصادي للمرأة كقضية مستقلة، ومنهم من تناول عمل المرأة في التجارة بصورة متخصصة، ومنهم من تناولها من ناحية المساواة بين الجنسين، أو من حيث حقوق المرأة في المواثيق الدولية فقط، مع وجود بعض المراجع القليلة جداً والمحددة بجزئيات تقليدية في المكتبات العربية المتخصصة بصلب الموضوع بينما وجدت زخماً كبيراً من المراجع الأجنبية والتقارير الدولية والدراسات والإحصاءات لحق المرأة بممارسة التجارة ودورها بتحقيق التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة اقتصادياً مع ضرورة الإشارة إلى أنه عند بحث الموضوع بالمراجع الأجنبية نجد كمّاً من المصطلحات ذات دلالات ومفاهيم مختلفة نوعاً ما ومستخدمة بدلالة أقوى وأعمق من المصطلحات المتعارف عليها في عالم المرأة عربياً وفيما يلي نعرض هذه الدراسات بشيء من التفصيل:

- العكيلي، أ.د. عزيز: الوسيط في شرح القانون التجاري ج1 الأعمال التجارية، التاجر، المتجر، العقود التجارية دراسة الأحكام التي وردت في الكتاب الأول والثاني من قانون التجارة الأردني والمتعلقة بالأعمال التجارية والتجار والمؤسسات التجارية وبيان موقع القانون التجاري من التقسيم

(43) المنتدى الاقتصادي العالمي 2012

العام للقانون وتحديد نطاق تطبيقه، والأشخاص المخاطبين بقواعده، وتنظيم الأعمال التجارية ونشاط التجارة في ممارسة تجارتهم.

- **العجلان، نورة بنت عبدالله: السياسات الخاصة بالمرأة لتحديد دورها الاقتصادي: دراسة مقارنة** حيث هدفت للتعرف على الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، حيث جاءت فكرة التمكين مع تطور مفهوم التنمية في المرحلة الحالية "التنمية المستدامة" وأنه آلية هامة لتحقيق تنمية المجتمع مما تتطلب ضرورة توفر آليات وأساليب جديدة لتحقيق هذا التمكين للمرأة التي تعاني العديد من المشكلات التي تعوق مشاركتها الحقيقية في تنمية المجتمع، كما توصلت إلى أن تمكين المرأة يتضمن مجالات عدة منها سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتعليمية والتي تواجه بعض المعوقات.

- **حوى، فاتن حسني: الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة في التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة** وتناولت بالبحث الجوانب القانونية للتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دراسة التشريعات التجارية القطرية والقوانين ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي، وذلك لتحديد المركز القانوني للمرأة في دولة قطر وآليات تمكينها الواردة ضمن التشريعات المعمول بها في ظل مواءمتها للمعايير الدولية في هذا الشأن.

- **عطا، مسعود يونس عطوان: أحقية المرأة في ممارسة التجارة ودورها في تحقيق رؤية المملكة 2030.**

- **حوكمة الشركات في الأردن، دراسة تحليلية هدفت لبحث قواعد وتطبيقات حوكمة الشركات في الأردن، ومبادرات البنك الدولي لتقييم البيئة التشريعية في الأردن ومدى التزام الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للقوانين في الأردن من خلال القواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات،** وهدفت الدراسة إلى تقييم القواعد التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن وبينت الدراسة أهم نقاط الضعف والقوة في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات.

- **تقارير البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تبين أن المساواة بين الجنسين تعد ضرباً من ضروب الذكاء الاقتصادي،** حيث يمكن من تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين نواتج التنمية، من خلال إزالتها للحواجز التي تحجب قدرة النساء مقارنة بالرجال على حصولهم للتعليم والفرص والنواتج الإنتاجية وتحقيق المساواة التي تتيح الفرص المتكافئة للرجال والنساء.

ومن خلال الدراسات السابقة في تمكين المرأة من العمل وتجارب الدول الأخرى في إنشاء مجالس ومنظمات ومؤسسات لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لاحظت الباحثة أن معظم الدراسات السابقة ركزت على تمكين المرأة اقتصادياً بالدرجة الأولى بسبب التضخم السكاني وانتشار البطالة وتزايد الفقر خاصة في ظروف جائحة كورونا، كما وأن النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من معظم الدراسات السابقة هي أن المرأة عموماً تعاني من الضعف في التمكين وضعف بالسياسات والتشريعات السياسية والاقتصادية والقانونية والتنموية وهي بحاجة إلى متطلبات عديدة للنهوض بواقعها الاقتصادي وجعلها شريكة حقيقية في عملية التنمية وأن التفاوت في المساواة بين النوع الاجتماعي يصاحبه تبعات اقتصادية كبيرة تترك بصمتها السلبية على الأجيال القادمة ولما تنبثق عنه حاجة للتعديل من سياسات وتشريعات تجارية واقتصادية دون المستوى المطلوب، كما تحتاج المرأة إلى سيطرة أكبر على الأصول الاقتصادية كالتي تتاح أمام الرجل من أجل حصولها على أفضل حقوقها الاقتصادية.

حقوق المرأة التجارية في التشريعات التجارية من خلال النطاق القانوني للمرأة في التشريعات التجارية:

التكيف القانوني لمركز المرأة التاجر

يعد مبدأ عدم التمييز المبني على النوع الاجتماعي عامود الأساس الذي تقوم عليه مبادئ حقوق الإنسان؛ والتمييز القائم على الجنس بين الرجل والمرأة في الأعمال التجارية يعد شكل من أشكال التمييز المحظورة بموجب القوانين كافة والشرعة الدولية. وفي عالم اليوم أصبحت التجارة وسيلة ناجعة ونافعة لتمكين المرأة واعطاءها حقوقها بصورة متساوية ومتكاملة والإستفادة من النتائج الإيجابية المتحققة من ذلك.⁽⁴⁴⁾ ولا أدل على ذلك بأن شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية بدء الجلسة الافتتاحية لقادة العالم حول المساواة بين الجنسين ودورها الإقتصادي بقوله "النساء هن الملهمات للثروة المادية والثروة الروحية، ويمثلن قوة هامة لدفع التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي، من دون النساء لا يمكن أن يستمر الجنس البشري ولا المجتمع البشري"⁽⁴⁵⁾. مما يستوجب إحاطة المرأة بجملة من منظومة تجارية قانونية لكفالة حقوقها ودعمها لممارسة أدوارها التجارية والإقتصادية بنحو متساوٍ من خلال التشريعات القانونية دون اي تمييز ذلك أن هذه التشريعات تمثل مرآة عاكسة لمدى مرونة وتقدم الدول قانونياً، سياسياً، ثقافياً وحضارياً من جانب ومدى إحترامها لحقوق الإنسان من جانبٍ اخر.

(44) قراءة غسان/وليد خليل/عبدو، حقوق المرأة: الاتفاقيات الدولية والثقافة الشعبية
(45) تقرير دولي: تعزيز التطور الشامل للنساء وبناء عالم أفضل للجميع، كلمة في اجتماع قادة العالم حول المساواة بين الجنسين وتمكين النساء - 27 سبتمبر 2015، نيويورك(شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية)

الأعمال التجارية التي تمارسها المرأة تعني كل نشاط إقتصادي يسعى إلى تحقيق الربح، ويوفر السلع والخدمات التي تشبع حاجات المستهلكين وتحقق رضاهم(46) وهي في أعمالها هذه تماثل الرجل في الأعمال التي يمارسها تجارياً. ولتحديد نطاق الأعمال التجارية للمرأة نجد أن التشريعات التجارية جاءت بنظريتين يتم التطرق إليهما عند تحديد المجال الذي سيتم فيه تطبيق القانون التجاري على المرأة وهما:

أولاً: النظرية الشخصية (الذاتية) : تقوم هذه النظرية على شخص من يقوم بممارسة الأعمال التجارية؛ فنطاق القانون التجاري يتحدد تحديداً شخصياً، حيث أن أصله قانون مهني، ينظم نشاط من يحترف مهنة التجارة دون سواهم في هذه النظرية؛ فإن كان تاجرًا يمارس مهنة التجارة فإنه يخضع للقانون التجاري ويكون هو القانون المختص بالتطبيق عليه، وإن كان غير تاجر، فإنه يخرج من نطاق القانون التجاري، ويخضع للقانون المدني حتى وإن مارس أعمالاً تجارية⁴⁷. وبالتالي إن كانت المرأة تمارس الأعمال التجارية فأنها تعد تاجرًا وتكتسب المرأة هذه الصفة بما تحمله من كافة الحقوق والألتزامات بصفتها الشخصية كتاجر باعتبار مهنة التجارة التي تمارسها وتحترفها فهذه النظرية تنظر للشخص بغض النظر عن جنسه. يؤخذ على هذه النظرية، أنه يصعب تحديد الأعمال والأنشطة التجارية التي تمارسها المرأة التاجر خاصة تلك التي من الممكن أن تنشأ في المستقبل، والتي يُمنح من يكتسبها صفة التاجر وكذلك صعوبة وضع معيار لتحديدها. مع الإشارة إلى أن القائلون بهذه النظرية يرون أن عنصر الاحتراف في مفهوم هذه النظرية يعتبر المعيار الذي يحدد نطاق التجاري. كما وانهم يعطون الصفة التجارية لجميع الأعمال التي يقوم بها التاجر حتى لو كانت مدنية، لأنها تعتمد على صفة القائم بالعمل فمتى ما كان القائم بالعمل تاجرًا يخضع للقانون التجاري سواء أكان العمل الذي قام به مدنياً أم تجارياً⁽⁴⁸⁾ على الرغم من أن البعض يراها كميزة لهذه النظرية من حيث أنها تمنح الصفة التجارية لكافة الأعمال التي يمارسها التاجر، حتى المدنية منها.⁽⁴⁹⁾

ثانياً: النظرية الموضوعية (المادية): تقوم هذه النظرية على أساس موضوعي مجرد فيُنظر إلى العمل التجاري نفسه بحسب هذه النظرية لا بشخص القائم بها. فالقانون التجاري تحدد دائرته بالأعمال التجارية وتطبق أحكامه على هذه الأعمال دون ارتباط بشخص القائم بها وبغض النظر ما إذا كان محترفاً للعمل التجاري أو غيره وبغض النظر كان رجلاً أو امرأة. فالعبرة مناط القياس هي بموضوع النشاط الذي

(46) التكروري، عثمان.(2020) الوجيز في شرح القانون التجاري/عثمان التكروري. 04/9/

47 مصطفى كمال طه ، مصدر سابق ذكره ص 29. د. محمد حسني عباس ، مصدر سابق ذكره ص 52 .

(48).عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص 8.د.محمد حسين اسماعيل، مرجع سابق، ص 14.د.مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص 35

(49) محمود مختار بريري(2000)م ، قانون المعاملات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة ، الجزء الأول، ص.5.

يمارسه الشخص وحتى ولو قام به مرة واحدة لا جنس من قام به. أما الإستمرارية في مزاوله العمل التجاري على سبيل الاحتراف فإنه يعد مكتسباً لصفة التاجر، وهذه الصفة غير معترف بها طبقاً لمفهوم هذه النظرية، إلا في إطار تحديد الالتزامات التاجر منها التسجيل الرسمي في السجل التجاري وإمساك الدفاتر التجارية والإعلان والضرائب ونوع المسؤولية وطرق الإثبات. وعليه، فإن المرأة تعتبر تاجراً وفقاً لهذه النظرية عند قيامها بممارسة الأعمال التجارية بسبب طبيعة هذه الأعمال وليس بصفقتها كتاجر.

هذه النظرية تطلق على القانون التجاري (قانون الأعمال التجارية)، ويؤخذ على هذه النظرية أنها تتجاهل أهمية العمل التجاري، فممارسة النشاط التجاري كحرفة هو الأساس وشرط من شروط تمييز التاجر عن غيره. كما أنه سبب رئيسي لاسقلال القانون تجاري عن القانون المدني الذي كان يمكن تطبيقه على الأعمال المفردة دون اشتراط الإحتراف بصورة مستمرة، إضافة أن المشاريع التجارية والشركات التجارية بحاجة لأحكام تنظيمية خاصة لا تقوم على الأعمال المنفردة.⁽⁵⁰⁾ مع الإجماع بصعوبة جمع الأعمال التجارية، وحصراً في أطر محدد خاصة بسبب سرعة التطور في نوعية الأعمال.

وتأسيساً على النظريتين السابقتين، فإن حقوق المرأة التجارية لمزاوله التجارة ضمن نطاق القانون التجاري الأردني تقوم على كلاً من النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية معاً. حيث جاءت بعض المواد القانونية تأخذ بالنظرية الموضوعية مثل المادة ٩ من قانون التجارة التي تعرف التاجر بأنه من يحترف القيام بالأعمال التجارية، والمادة ٥١ التي تقرر حرية الإثبات بالنسبة للعمل التجاري، والمادة ١٠/٥٣ التي تفترض التضامن بين المدينين بعمل تجاري، وبعض مواد الأخرى تأخذ بالنظرية الشخصية فالمادة ٦ من قانون التجارة الأردني عدت الأعمال التجارية (الحرف التجارية) (التي تعتبر ممارستها مكسبة لصفة التاجر، والمادة ٨ التي تعتبر جميع الأعمال التي يقوم بها التاجر ولغايات تجارته تعتبر تجارية) (نظرية الأعمال التجارية بالتبعية).

هكذا يتبين أن المرأة تكتسب حق ممارسة الأعمال التجارية بنطاقٍ واسع فضفاض سواء أسست أعمالها على الأعمال التجارية نفسها بحسب النظرية الموضوعية أو على شخصها كتاجر مما يتيح لها حرية أكبر وفقاً للقانون التجاري الأردني. ويجعله متماشياً بسلاسة مع سائر الأنظمة التجارية المحلية والعالمية والمشرع بانتهاجه لهذا النهج فإنه يتطابق مع كل من التشريع التجاري المصري والسوري واللبناني والفرنسي.⁽⁵¹⁾

(50) د. مصطفى كمال طه، مبادئ القانون التجاري، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٩، ص ٣٩. ود. عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص 10.

(51) عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص 10

المرأة ومصادر التشريعات التجارية: بعد تحديد الأساس القانوني الذي يحدد النطاق القانوني لأعمال المرأة التجارية وبيان مرونته بما يتعلق بحق المرأة، لا بد من توضيح موقع المرأة من حيث مصادر القانون التجاري ومدى حقها في اكتساب صفة التاجر إستناداً لها، وما إذا كان هناك أي مانع أو قيد أو قيد يرد على ممارستها للأعمال التجارية بمصادر القانون التجاري الأردني. وأن كانت التشريعات التجارية تختلف في أحقية المرأة لاكتساب صفة التاجر كما أسلفنا سابقاً فهي كذلك تختلف بهذا الحق من حيث مصادر القانون التجاري. وحرى بنا هنا تناول هذا الموضوع لأهميته في الواقع العملي للأسباب التالية:

- أختلاف التشريعات التجارية في حق المرأة التجاري والقيود المفروضة عليه
- الأختلاف الفقهي حول شرعية وحرمة ممارسة المرأة للأعمال التجارية واحتراف التجارة
- القيود الإجتماعية المفروضة على عمل المرأة التجاري وأثرها على مدى تواجها في سوق العمل التجاري
- الأهتمام الدولي الكبير بدعم وتمكين المرأة تجارياً والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المنفذة
- تداخل العلاقات التجارية الدولية والتي قد تكون المرأة طرفاً فيها
- تحديد نطاق أثر أعمال هذه المصادر على حق المرأة التجاري مما يسهم في تقليل الفجوة بين الجنسين في التجارة من ناحية عملية
- إمكانية الاعتماد على هذه المصادر لتدعيم حقوق المرأة التجارية والقضاء على كل ما يمكن أن يشكل تمييزاً ضد أي من حقوقها التجارية.

ويقصد بمصادر القانون التجاري المصادر التي يستمد منها القاضي حكمه بصدد واقعة معينة أو وقائع قانونية ومادية معينة معروضة عليه أثناء نظر منازعة تجارية⁽⁵²⁾. وتتنوع المصادر التجارية بين مصادر رسمية سواء كانت أصلية كالشريعة الإسلامية والتشريعات التجارية أو احتياطية كالعرف والعادات الاتفاقية، ومصادر غير رسمية، استرشادية كأحكام القضاء وآراء الفقهاء. هذا وقد أتمدت أغلب التشريعات التجارية كمصدر رسمي وأصلي للقانون التجاري، بجانب المصادر الأخرى سالفة الذكر. بينما بعض التشريعات الأخرى التي اعتمدت العقد كمصدر أصلي وأول للقانون التجاري.⁽⁵³⁾ وتنقسم مصادر حق المرأة التجاري في الأردن الى:

(52) د. عزيز العكلي، مرجع سابق، ص 45
(53) محمد حسين إسماعيل (1992)، القانون التجاري الأردني، ط ٢، ص 19

أولاً: حقوق المرأة التجارية في المصادر الداخلية: تقوم المصادر الداخلية لحقوق المرأة التجارية على مصادر القانون التجاري الرسمية والتي تعني مجموعة القواعد القانونية المكتوبة والمشرفة رسمياً والتي تحتوي على عنصر الإلزام والعلم بها مفترض واحترامها واجب على الجميع بتساوٍ، ويتوجب على القاضي تطبيقها على النزاعات التجارية المعروض عليه. وهي تنحصر بـ:

أ. **التشريع:** يعتلي التشريع رأس الهرم للمرأة من حيث مصادر حقوقها التجارية؛ فالتشريع هو من يمنح المرأة المركز القانوني كتاجر عند تحقيقها لشروطه المطلوبة وم ثم يرتب لها عدة مزايا تمكنها من ممارسة حقوقها التجارية وحماية قانونية لضمان ممارستها لأعمالها بسلاسة.

وتأتي أهمية التشريع كمصدر لحقوق المرأة من أنه يرد بصورة مكتوبة، من قبل الهيئات التشريعية المختصة ويتم اعلانه بصورة تقتضي الزامية تطبيقه دون نزاع على ما يرد فيه من قواعد وأحكام قانونية.⁽⁵⁴⁾ وعادة ما يأتي التشريع بنصوص قانونية واضحة متدرجة بالحقوق والشروط والإلتزامات،، مما يساعد المرأة على معرفة حقوقها وواجباتها الأساسية ويسهم بأن يسود الإستقرار والأمن في المجتمع. كما ويؤدي التشريع إلى تطبيق القانون بشكل واحد وعادل على الجميع في الدولة عند تطبيقه على المرأة كونه يطبق في كل إقليم الدولة مما لا يجعل هناك مجالاً لاختلاف النظام القانوني للمرأة من مكان إلى آخر. ويتكون التشريع من:

- **التشريعات الرئيسية كمصدر لحقوق المرأة التجارية:** قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966: حدد القانون التجاري في أول ثلاثة مواد منه مصادر القانون التجاري الأردني وحصرها بـ:
- القانون التجاري الاردني والقوانين المكملة له.
- القانون المدني الأردني إذا انتفى وجود النص القانوني فأن يمثل الشق الثاني من المصادر التشريعية للحقوق التجارية للمرأة وفقاً لخطة المشرع الأردني.⁽⁵⁵⁾
- **التشريعات الثانوية كمصدر لحقوق المرأة التجارية:** القوانين ذات العلاقة بالنشاط التجاري: لا يشمل قانون التجارة كافة الأحكام المتعلقة بالتجارة بل يمثل الشرعة العامة للتجارة وأساس القوانين التجارية الأخرى المرتبطة به ولا يجوز لها مخالفته والتي وجدت لعدم قدرة القانون على تنظيم كافة

⁽⁵⁴⁾ الزعبي، تبشير احمد(2003): موسوعة الجامع المتين للأنظمة و القوانين /ميزان العدالة الاجتماعية: الرمثا ص 1231
⁽⁵⁵⁾د الخشروم، د.عبدالله، مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، بحث قانوني و دراسة عن مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، 2016. اطلع عليه بتاريخ 20م2021 الساعة 1:00

<https://www.mohamy.online/blog/2238>

الأمر التجاري ولتوفير قدر من المرونة والتطور مع متطلبات التجارة، مما اقتضى وجود قوانين مكملة له لتنظم مجالات مختلفة من الحياة التجارية ومن أهم هذه القوانين:

- قانون الغرف التجارية والصناعية.
 - قانون الحرف والصناعات.
 - قانون علامات البضائع.
 - قانون تسجيل الأسماء التجارية.
 - قانون البنوك.
 - قانون المراكز التجارية الأردني.
 - قانون التجارة البحرية الأردني.
 - قانون مهنة تدقيق الحسابات الأردني.
 - قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين.
 - قانون أعمال الصرافة الأردني.
 - قانون الشركات الأردني.
 - قانون الأوراق المالية المؤقت الأردني.⁽⁵⁶⁾
 - قانون العلامات التجارية.
 - قانون براءات الاختراع الأردني.
 - قانون أعمال الصرافة الأردني.
 - قانون الشركات الأردني.⁽⁵⁷⁾
- حقوق المرأة في الأنظمة والتعليمات والقرارات التجارية التي تنظم أعمال المرأة التجارية وتحكم أعمالها ومنها:
- نظام المراجعة العثماني، لتحديد مقدار الفائدة على الديون المدنية والتجارية.
 - نظام العلامات التجارية الأردني.
 - النظام المعدل لنظام العلامات التجارية الأردني.

⁽⁵⁶⁾ الخشروم، د.عبدالله، مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، بحث قانوني ودراسة عن مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، 2016.

⁽⁵⁷⁾ الخشروم، د.عبدالله، مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، بحث قانوني ودراسة عن مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، 2016.

- نظام سجل التجارة الأردني.
- قرار تسجيل الأسماء التجارية الأردني.
- قرار امتيازات الإختراعات والرسوم الأردني.⁽⁵⁸⁾

الأحكام القضائية كمصدر لحقوق المرأة التجارية: يقصد بالقضاء كمصدر لحق المرأة التجاري

في القانون التجاري بأنه مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية التي تقرتها المحاكم في أحكامها القضائية، وتعد هذه الأحكام والمبادئ من المصادر التفسيرية التي يسترشد بها القاضي عند صدور الأحكام ووضع الحلول للمنازعات التجارية التي لم ينص عليها القوانين التجارية أو الأعراف التجارية. ومبادئ القضاء لا تكون مقيدة للقاضي بصفة الزامية وإنما هي استثنائية واسترشادية فقط، حيث يجوز للقاضي العدول عن أحد هذه المبادئ ومخالفته بالأخذ بقاعدة أخرى.⁽⁵⁹⁾

يكتسب القضاء أهمية خاصة بمجال حقوق المرأة التجارية، إذ انه يعتبر إعمالاً للقانون أحقاق الحقوق التي قد تتصارع بين الجانب النظري للقانون والتطبيق العملي مما يجعله من المصادر القوية لحقوق المرأة التجارية⁶⁰. والقضاء هنا، تشمل كلاً:

- القضاء الدولي
- القضاء التقليدي للدولة نفسها
- القضاء الحديث الذي يأخذ بأنظمة التحكيم
- القضاء التجاري

وكذلك فإن القضاء في المجال التجاري يقدم ضمانات أساسية للمرأة بوصفه وسيلة مهمة تمكن المرأة من حقوقها من خلال المسارات القضائية للوصول إلى العدالة والانتصاف عن كافة اشكال التمييز التي قد تتعرض لها بسبب أعمالها وأنشطتها التجارية، وذلك على أساس المساواة والحياد. كما أن القضاء التجاري يؤثر تأثيراً مهماً في تحديد العادات والأعراف المتبعة في مجال المعاملات التجارية.⁽⁶¹⁾ كما ويعتبر القضاء أحد المعايير التي يتم القياس عليها مدى تقدم الدول تشريعياً بما يتعلق بحقوق المرأة وبناء القوانين الوضعية

(58) الخشروم، د. عبدالله، مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، بحث قانوني و دراسة عن مصادر القاعدة القانونية في قانون التجارة الأردني، 2016

(59) السحيمي عبد الحفيظ (2015):، «استشكال تنفيذ الأحكام المدنية و التجارية: السبب الجدي – دار المنهل 2015 ص 162

⁶⁰ هنالك معنى آخر للمصادر الاسترشادية وهو ما يسترشد به القاضي في تفسير وتطبيق الأحكام التي تتضمنها المصادر الرسمية المادة ٤/٢ من القانون المدني الأردني

(61) عبد الصادق، محمد (2015)، النظام القانوني للتاجر في ضوء التشريعات العربية. دار المنهل، ص 2015 ص 44

على أساس النوع الإجتماعي من حيث عدم المساواة القانونية والفرص الإقتصادية وحق المرأة بتوفير قنوات العدالة القضائية الداعمة.⁽⁶²⁾

حقوق المرأة التجارية في قانون القانون المدني الأردني: وضع الفقه نظريتين بخصوص استقلالية القانون التجاري عن القانون المدني وإنفراجه باستقلالية عن باقي القوانين، وأولهما نظرية وحدة القانون الخاص والتي ترفض فكرة انفصال القانون التجاري عن القانون المدني والنظرية الثانية تقوم على عكس ذلك حيث يؤكد على استقلالية القانون التجاري عن القانون المدني لاعتبارات العلاقات التجارية.⁽⁶³⁾

المشرع الأردني أخذ بالنظرية المتخصصة حيث ينظر للمعاملات التجارية على أنها مختلفة عن المعاملات المدنية ذلك أن أساسها السرعة من جهة والثقة والائتمان من جهة الثانية، لذا تحتاج إلى قواعد قانونية متميزة تضمن استمرارية المبادلات التجارية في ظروف تتميز بالطمأنينة والأمان ومن أهم هذه القواعد قاعدة التضامن المفترض بين المدينين، القيد في السجل التجاري، قاعدة حرية الاثبات، القواعد الخاصة بالتعامل بالأوراق التجارية ومنها عدم جواز الاحتجاج بالدفع على حامل الورقة التجارية. فالتاجر والعلاقات والمشاريع التجارية وكل ما ينشئ عنها يخضع حكمه القانون التجاري ويرتبط مع القانون المدني بصورة أكبر من غيره من القوانين الأخرى. وذلك لأن القانون المدني كان هو القانون المطبق على العلاقات التجارية في الأصل، وعليه فقد أطلق عليهما بعض رجال القانون وحدة القانون الخاص كدليل لتوضيح حجم الترابط بين القانونين.⁽⁶⁴⁾

وأن كان القانون التجاري قانون قائم بحد ذاته ومستقل، ويختص بتنظيم كل ما له علاقة بالأنشطة التجارية والتعاملات بين التجار وبعضهم البعض فإن القاعدة الأساسية التي تبقى مطبقة في هذا الشأن أن نصوص القانون التجارية هي التي تحكم أصلا المواد التجارية على أنه إذا لم يرد في هذه القوانين التجارية نصوص خاصة بعلاقات معينة فإنه يجب الرجوع إلى أحكام القانون المدني بإعتباره الشريعة الأم والأساسية التي تنظم جميع العلاقات بين الأفراد سواء كانت تجارية أو مدنية.⁽⁶⁵⁾

هذا وتعتبر أحكام وقواعد القانون التجاري استثناء من أصل عام يجب الرجوع إليه في كل حالة لا يحكمها نص خاص وفي حال وجد تعارض بين أي نص من القانون التجاري ونص من القانون المدني

⁽⁶²⁾نقض مدني 1892/4/28- المجموعة 13، ص 528 استئناف القاهرة 61/12/11 المجموعة الرسمية للبحوث والأحكام - عدد 1 سنة 60 - 1963 ص 272

⁽⁶³⁾جمال الدين، علي (1995) الأوراق التجارية، جامعة القاهرة، ص 44

⁽⁶⁴⁾العتير، عبد القادر (1999) الوسيط في شرح قانون التجارة الأردني، الجزء الأول، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999، ص 75

⁽⁶⁵⁾ القانون المدني رقم (43) لعام 1976

فيجب أن يتم إعمال النص التجاري وذلك تطبيقاً للقاعدة التفسيرية التي تقضي بأن النص الخاص يقيد النص العام بشرط أن يكون كلا النصين من درجة واحدة أما إذا كان أحده النصين المتعارضين أمراً والنص الآخر مفسراً فيجب الأخذ بالنص الأمر لأنه نص لا يجوز الاتفاق على مخالفته.⁽⁶⁶⁾

حقوق المرأة في قانون قانون الإستثمار: يمنح قانون الاستثمار الأردني لسنة 2014 وتعديلاته المرأة كمستثمرة حقوقاً مساوية للرجل في المجالات الإستثمارية ذات الطابع الإقتصادي، وقد اتبع المشرع الأردني بهذا القانون نفس النهج العام غير المبني على النوع الإجتماعي وبنصوص قانونية غير تمييزية. ذلك أن الأردن يولي لإستثمار أهمية كبيرة في العقدين الماضيين، لما له من دور متعاظم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للأردن وخاصة من ناحية إقتصادية وتشغيلية، وفتحه لنافذة كبيرة للأردن للمواقع العالمية ورفع قدرته التنافسية وزيادة فرص عمل للأردنيين وتمويل المشاريع التنموية. ورفع كفاءتها.⁽⁶⁷⁾

ويتميز قانون الإستثمار الأردني بـ:

- قانون الاستثمار الأردني، أعطى الكثير من المزايا والتسهيلات للمشاريع الاستثمارية للمرأة مما يشجع دخولها بسلاسة لعالم التجارة والاستثمار من خلال تشجيعه على جذب الاستثمارات العربية والإقليمية والعالمية وتوسيع الاستثمارات القائمة أصلاً بصورة مطلقة دون تفرقة بين رجل وامرأة. إضافة لذلك فإن القانون ولتشجيع المستثمرين الأجانب لم يفرق بجنس المستثمر مطلقاً، حيث ساوى بينهم جميعاً، ذكراً أو أنثى ولم يفرق بين مستثمر أردني أو عربي أو أجنبي بل أنه بموجب هذا القانون فإنهم جميعاً يتمتعون بنفس الحقوق والمزايا. إذ يعرف قانون الإستثمار الأردني المستثمر بأنه الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً في المملكة وفق أحكام هذا القانون.⁽⁶⁸⁾

- ما اعتمد القانون على مبدأ تلقائية الحوافز التي نص عليها القانون فيما يتعلق بمنح الإعفاءات وفق أسس ومعايير موحدة للمشاريع ضمن القطاع الواحد لضمان منع الازدواجية بالإعفاءات وتحقيق أكبر عدالة ممكنة والمساواة بين المشاريع سواء كان صاحبها رجلاً أو امرأة بنحوٍ متساوٍ، الأمر الذي من شأنه تشجيع قيام المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم بأكثر من 80 بالمئة من الناتج الاجمالي في الأردن، وتعتبر حاليًا المحرك الرئيس للاقتصاد من حيث توفيرها

⁽⁶⁶⁾العكيلي، عزيز ، مرجع سابق، ص131/ القانون التجاري، سعودي، محمد توفيق ، مرجع سابق، ص21

⁽⁶⁷⁾ قانون الاستثمار الأردني لسنة 2014 وتعديلاته

⁽⁶⁸⁾ قانون الاستثمار الأردني لسنة 2014 وتعديلاته

لفرص العمل وتخفف من حدة الفقر والبطالة داخل العاصمة وخارجها بحسب حاجة كل محافظة في المملكة، وبالتالي تكوّنهي مفتاح صناعة التنمية المستدامة في الأردن حالياً ومستقبلاً.

- يمنح قانون الاستثمار الأردني لسنة 2014 وتعديلاته المرأة كمستثمرة حقوقاً مساوية للرجل في المجالات الإستثمارية ذات الطابع الإقتصادي، وقد اتبع المشرع الاردني بهذا القانون نفس النهج العام غير المبني على النوع الإجتماعي وبنصوص قانونية غير تمييزية. ذلك أن الأردن يولي لإستثمار أهمية كبيرة في العقدين الماضيين، لما له من دور متعاظم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للأردن وخاصة من ناحية إقتصادية وتشغيلية، وفتحته لنافذة كبيرة للأردن للمواقع العالمية ورفع قدرته التنافسية وزيادة فرص عمل للأردنيين وتمويل المشاريع التنموية. ورفع كفاءتها.

- قانون الاستثمار الأردني، أعطى الكثير من المزايا والتسهيلات للمشاريع الاستثمارية للمرأة مما يشجع دخولها بسلاسة لعالم التجارة والاستثمار من خلال تشجيعه على جذب الاستثمارات العربية والإقليمية والعالمية وتوسيع الاستثمارات القائمة أصلاً بصورة مطلقة دون تفرقة بين رجل وامرأة. إذافة لذلك فإن القانون ولتشجيع المستثمرين الأجانب لم يفرق بجنس المستثمر مطلقاً، حيث ساوى بينهم جميعاً، ذكراً أو أنثى ولم يفرق بين مستثمر أردني أو عربي أو أجنبي بل أنه بموجب هذا القانون فأنهم جميعاً يتمتعون بنفس الحقوق والمزايا. إذ يعرف قانون الإستثمار الأردني المستثمر بأنه الشخص الطبيعي او الإعتباري الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً في المملكة وفق أحكام هذا القانون.⁶⁹

- اعتمد قانون الإستثمار على مبدأ تلقائية الحوافز التي نص عليها القانون فيما يتعلق بمنح الاعفاءات وفق أسس ومعايير موحدة للمشاريع ضمن القطاع الواحد لضمان منع الازدواجية بالإعفاءات وتحقيق أكبر عدالة ممكنة والمساواة بين المشاريع سواء كان صاحبها رجلاً أو امرأة بنحوٍ متساوٍ، الأمر الذي من شأنه تشجيع قيام المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تسام بأكثر من 80 بالمئة من الناتج الاجمالي في الأردن، وتعتبر حالياً المحرك الرئيس للاقتصاد من حيث توفيرها لفرص العمل وتخفف من حدة الفقر والبطالة داخل العاصمة وخارجها بحسب حاجة كل محافظة في المملكة، وبالتالي تكوّنهي مفتاح صناعة التنمية المستدامة في الأردن حالياً ومستقبلاً.⁷⁰

⁶⁹ قموة، جميل، 2019. مبادئ الاستثمار وتطبيقاته. الان ناشرون وموزعون ص 23
⁷⁰ جميل قموة، المرجع السابق

ومن أهم الامثلة للاستثمارات التي تعمل في الاردن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والتي تعمل بالشراكة مع الحكومة الأردنية كأحد البرامج الإستثمارية التنموية المهمة وتسعى لتنفيذ أجندة طموحة وواعدة لتوسيع الفرص الاقتصادية وتركز على فرص العمل للمرأة، وتحسين القدرة التنافسية للمملكة الغير تمييزية، وتسريع وتيرة نمو القطاع الخاص، وذلك لترسيخ الاعتماد على الذات للمرأة على وجه الخصوص زيادة والاستقرار الاقتصادي في الأردن.ومن أبرز انجازات الوكالة:

• قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتيسير أكثر من 400 مليون دولار أمريكي أجل الاستثمارات في الاردن، وخاصة من خلال دعم هيئة الاستثمار الأردنية، لتطوير الأنظمة والعمليات اللازمة لتفعيل قانون الاستثمار لعام 2019.

• قفز الأردن 29 مرتبة إلى الأمام في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي واحرز تقدماً من المركز 104 إلى 75، مما يجعله ثاني الدول الأكثر تقدماً بما يخص مناخ الأعمال التجارية على مستوى العالم عن تصنيف 2019. وقد كان لمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الحكومة الأردنية الدور الأكبر بإدخال اثنين من أصل ثلاثة إصلاحات أساسية أدت إلى هذا التحسن، وهما:

- تحديث النظام الضريبي.

- تطوير سجل ضمانات لتمكين الشركات من الحصول على الائتمان بسهولة أكبر.⁽⁷¹⁾

حقوق المرأة التجارية في الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2020-2025 : أسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عام 1992. لإيجاد آلية وطنية مخصصة بالنهوض بوضع المرأة في الأردن. تتشكل اللجنة من رئيس ممثلاً بسمو الأميرة بسمة بنت طلال اللجنة وعضوية مجموعة الوزراء المعنيين بالمرأة وكل ما يخصها وممثلي مؤسسات المجتمع المدني من القطاعيين العام والخاص. ويتركز دور اللجنة الوطنية على تفعيل التزام الأردن بالنهوض بالمرأة وأوضاعها وحقوقها كافة وتفعيل دور مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة للوطن ومن جانب آخر لحرص الأردن على تنفيذ تعهداته الدولية و الوطنية للمرأة. وتعتبر اللجنة الوطنية مرجعاً لدى كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية وتعتبر أيضاً ممثلاً للمملكة في كل ما يخص لأنشطة النسائية وشؤون المرأة، و تتلخص المهام والمسؤوليات المكلفة بها اللجنة الوطنية في محاور العمل الرئيسية التالية:

(71) تقرير التنمية الاقتصادية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في الأردن 2019 <https://www.usaid.gov>

• دمج قضايا المرأة وكل ما يخصها في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العامة والتشريعات والخطط والموازنات الوطنية للأردن. ورصد كافة قضايا التمييز ضد المرأة وتقييم واقع المرأة ومتابعة إنجازاتها لتحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص عامة. إضافة الي كسب التأيد العام ودم قضايا المرأة وتوسعة نشر الوعي بأهمية دور المرأة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة. (72)

وقد بينت الإستراتيجية الوطنية للمرأة أن إصدار وتعديل التشريعات القانونية شكل نقطة تحول جوهرية في قطاع المرأة عامة؛ أن للتشريعات الخاصة بالمرأة دور أساسي لا يمكن انكاره في حماية المرأة ورفع نسبة مشاركتها في العمل و الدور القيادي. وقد حقق الأردن في السنوات الخمسة الماضية تقدما ايجابيا بصدد وتعديل مجموعة مهمة من الشريعات لإزالة التمييز بين الجنسين والعنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في القطاعين العام والخاص وحمايتها من كافة أشكال العنف. ولكن لا زالت الحاجة ملحة لإعادة النظر في بعض الأحكام والقوانين الخاصة بتشريعات المرأة وفي العديد من التشريعات المرتبطة وهي بحاجة لعدة تعديلات جذرية لتلائم مع مبادئ حقوق الإنسان الاساسية، وإزالة ماتحملة من مواد فيها تمييز ضد المرأة، والعمل على تحسين فرص وصولها للعدالة. تجدر الاشارة إلى أن التحديات المرتبطة بالتشريعات لا تقتصر على التشريع فقط؛ بل تمتد لترتبط بقضايا متصلة بالمساواة أمام القانون عند التطبيق، والقدرة على الوصول إلى قنوات العدالة، وسيادة القانون. (73)

آليات التمكين التجاري للمرأة الأردنية لتعزيز المساواة بين الجنسين

التنظيم القانوني الذي رسمه المشرع الأردني للمرأة لإكتساب صفة التاجر وممارسة الاعمال التجارية وتأدية دورها بعالم التجارة بحرية بالقانون التجاري والقوانين التجارية وغير التجارية ومجموعة الاتفاقيات الدولية المصادق لم يشكل للمرأة أرضية صلبة لها. فالواقع الاجتماعي المفروض على المرأة يحمل الكثير من المعوقات والتحديات التي تحول من تمكينها من الوقوف على الأرضية اللزجة بسبب ما تعانيه من معيقات على المستويات التشريعية والإدارية والتنظيمية الأساسية في القطاع التجاري إضافة إلى ما يتقل كاهلها من ضغوط مجتمعية وثقافة سائدة بالعموم تُصعب من ممارسة أعمالها التجارية فتحمل أعباءً غير مرئية لمجرد كونها امرأة. هذه التحديات تمتد تصاعدياً مع المرأة وتترايد اضطرادا لتشكل سقفاً زجاجياً سميكا يعيق تقدمها إلى المناصب الإدارية والقيادية العليا في الشركات والمؤسسات والمنظمات التجارية

(72) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن 2020-2025 - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(73) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الاردن 2020-2025 - اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مما يؤدي لتأخير تطور المرأة مهنيًا ويضعف من قدرتها على اكتساب الخبرات التجارية وتبوء المناصب مقارنة بالرجل والذي من شأنه أن يجعلها حبيسة أدوار تجارية محددة ومحصورة بقوالب نمطية وهو ما أطلق عليه وصف الجدران الزجاجية بالرغم من الحاجة الكبيرة لوجودها بقطاع التجارة وما حققته من نجاحات.

(74)

تمكين المرأة لتقليص الفجوة بين الجنسين وأن أصبحا

مصطلحا متداولاً في يومنا هذا في المجال الاقتصادي والتجاري، من أجل إعطاء دور منتج للمرأة بالمجتمعات وتوفير الفرص التجارية النافعة لم يستمد بالتنظيم القانوني الذي وضعه المشرع الأردني للمرأة تجاريًا فقط وإنما يتعداه لنقض الآليات التي تقلل من وطأة آثاره على المرأة. فالقوانين تعزز من المساواة بين المرأة والرجل من حيث النصوص القانونية ولا تكفل لها الحماية القانونية الكاملة من العنف القائم على النوع الاجتماعي وقد ظهر ذلك جلياً من إنعدام وجود المرأة في المجالس الإدارية للشركات، وتدني نسبة مشاركتها في القطاع التجاري بشكل عام وانعدام تمثيلها في الغرف التجارية بشكل مطلق.

التجارة الإلكترونية لتعزيز المساواة بين الجنسين تجاريًا

جاء ظهور التجارة الإلكترونية ايدانا بحدوث تغييرات جذرية في عالم التجارة ووسيلة حل العديد من الإشكاليات العملية ومن أهمها مشكلات الفجوة الرقمية التجارية بين الدول والمجتمعات وبين الرجل والمرأة. فالتغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي شهدتها العالم بدخول الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية كواقع متطور ومافرضته جائحة كورونا من ضرورة تحول الكتروني لعدة آفاق رئيسية في حياة البشر على اختلاف بقاعهم، فتح آفاق جديدة وواسعة كان مخن أهمها مشاركة المرأة في التجارة عبر الوسائل الإلكترونية وتوسعها التكنولوجي من خلال وسائل الاتصال المختلفة مما وسع معرفة المرأة في جوانب عديدة ورفد ثقافتها ومعرفتها بالشيء الكثير، فشهد الميدان الاقتصادي ظاهرة التاجرات عبر الإنترنت والتوسع بالترويج الإلكتروني لها، خاصة في مجال تجارة التجزئة الصغيرة اللاتي اقتحمتهن بقوة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وشهدت السنوات القليلة الماضية كثافة عالية في تواجد المرأة عبر الفضاء الاقتصادي الإلكتروني كتاجرة وكمستهلكة أيضاً.

(74) بحث منشور: المرأة التجلاتيات والافاق والمستقبل، أوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر – بحوث علمية محكمة 2014

يقصد بالتجارة الإلكترونية عمليات البيع والشراء المنتجات بالوسائل الإلكترونية باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول والإنترنت. وتشير التجارة الإلكترونية إلى كل من عدة عناصر أساسية التسوق عبر الإنترنت والتسوق عبر الإنترنت وكذلك المعاملات الإلكترونية⁷⁵.

والتجارة الإلكترونية لا تحتكر على جنس معين ولا تختزل في بيع السلع المادية فحسب؛ وإنما تتعداه لأي نشاط اقتصادي يدر دخلاً عبر الوسائل الإلكترونية ويدخل في مجال التجارة الإلكترونية، وإن كان خدمة مادية أغير مادية كفكرة ما أو استشارة معينة سواء قام بها رجلاً أو امرأة. والتجارة بهذا المفهوم فتحت فتحت آفاق أمل وزادت فرص عمل المرأة في التجارة حيث أتاحت لها الخدمات الإلكترونية، وأمنت لها فرصة الحصول على دخل مادي عادل وهي بذلك تماثل كثير من الوظائف التقليدية الأخرى المقبولة اجتماعياً أكثر من تجارة المرأة فكثير من المعلمات يعملن ويعطين دروساً عبر الوسائل الإلكترونية دون مغادرة منازلهن!

تبرز خصوصية التجارة الإلكترونية في إطار بحثنا إلى ما تواجهه المرأة بشكل عام، وتحديدًا المرأة العربية من التحديات العملية والفنية والاجتماعية التي تحد من مشاركتها الحقّة في العمل، والتي تعوق تقدمها وأدائها والظهور بالشكل اللائق في الميدان التجاري، وهو ما يؤثر بالسلب على تحقيق أحلامها وطموحاتها و صقل حياتها المهنية من جهة ورفدها الاقتصاد الوطني والاستفادة منها كعضو نافع في مجتمعها من جهة أخرى. فالمسؤولية الملقاة على المرأة بشكل كنتاج للأدوار الاجتماعية المتوارثة على اعتبارها نواة الأسرة، يفرض عليها مزيد من الوقت والجهد المبذول من أجل رعاية الأسرة، مما يعوق من حريتها في اختيار مجال عملها أو حتى خروجها من المنزل أصلاً للعمل ويحرمها من هذا الدور المجتمعي الهام. إضافة إلى جانب كثير من الاشكاليات اليومية التي تقف في طريق المرأة وترقيها وقدرتها على أن يكون لها حياة وظيفية أو عمل خاص ملهم بقدر الرجال، يأتي على رأسها نظرة المجتمع للمسؤوليات الأسرية ودور المرأة بها، وما قد تتعرض له كذلك أحياناً من مضايقات ومعاكسات أثناء العمل أو خلال الخروج من المنزل، وعدم توفر بدائل داعمة ومساندة للمرأة. كل هذه أسباب وأكثر صعبت من عمل المرأة وتفعيل دورها التجاري في المجتمع، فكان لا بد للمرأة من البحث عن بدائل لتحقيق ذاتها وإثبات قدراتها بطرق توافقية من خلال عمل يناسب ظروفها ومعطيات حياتها.⁷⁶

⁷⁵ رضوان رأفت (1999)، عالم التجارة الإلكترونية، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ٤١.
⁷⁶ حماد، طارق عبد العال (2008)، التجارة الإلكترونية: المفاهيم – التجارب – التحديات – الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، مرجع سابق، ص 48

وتكمن أهمية التجارة الإلكترونية أنها تقدم هي الحل الأمثل كفرصة عمل للمرأة، فهي النموذج الوحيد الذي نجح في تخطي أغلب العقبات الاجتماعية والأسرية التي تقف في طريق عمل المرأة التجاري إلى جانب قدرة هذا العمل على إرضاء غرور المرأة وتحقيق الربح والاكتفاء المادي للمرأة والوصول إلى أهدافها. إذ تُعتبر التجارة الإلكترونية في عصر التكنولوجيا والذكورنا أحد أبرز وأفضل طريق الربح للمرأة من خلال استعمال شبكة الانترنت ، والتي لا تحتاج من المرأة أن ترح من منزلها، إلى جانب المرونة في ساعات العمل والمرونة بالية العمل واستثناءها من بعض القيود التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري بصفتها تاجرا وغيرها الكثير والكثير من المزايا التي تناسب المرأة بشكل كبير .

التوصيات:

تمثل هذه التوصيات الصعوبات التي تواجه المرأة في مجال التجارة وممارستها لحقوقها التجارية في ضوء التآزر التشريعات التجارية والإتفاقيات الدولية والقوانين ذات الصلة والجهود المبذولة على الأصعدة المحلية والدولية لتمكينها تجارياً وتنمية الأقتصاد الوطني، وعليه توصي الباحثة بما يلي:

• على المستوى التشريعي:

- إعادة النظر بالأطر القانونية والسياسات التجارية الخاصة بتجارة المرأة وحماية مركزها القانوني بصفتها تاجراً لضمان إعمال الحقوق التجارية للمرأة في سياق منع التمييز المبني على النوع الإجتماعي، والممارسات التمييزية ضدها ، وانتقاص حقوقها التجارية. ومن هنا يجب أن تكون تكون الإستعراضات والإصلاحات التشريعية شاملة، منصفة، سريعة ومرنة. وذلك من خلال وضع قوانين وسياسات تجارية داعمة للمرأة بوضوح ونصوص قانونية مباشرة وملزمة، وأن تقدم صورة متكاملة عن الإجراءات المتخذة لحماية المرأة كتاجر وصون حقوقها، ومن إدماج المرأة العادل بالتجارة بصورة أكبر وتقليص الفجوة بين الجنسين في القطاع التجاري ومن أجل زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها، ومن أجل تعزيز المساواة القضائية وغير القضائية المتعلقة بآية انتهاكات أو ممارسات تمييزية.
- وضع تشريعات قانونية تسهل وتدعم حصول المرأة على التمويل والإستثمار في التجارة من خلال طرح والحوافز وتخفيض الضرائب وتسهيل اجراءات بدء المشاريع التجارية وتشجيع الدخول في الأسواق العالمية ودعم التجارة الإلكترونية وتسهيل تنظيمها من جانب. وضرورة إعادة النظر بقوانين وأنظمة الشركات التمويلية وتوفير اليات رقابية وحماية قضائية للمرأة في برامجهم وشروطهم التمويلية.

على المستوى الإجرائي:

- توفير أرضية تجارية ثابتة للمرأة، وتتمثل هذه الأرضية في الأدوات التجارية التي تساعد المرأة على بناء القدرة والخبرة واكتساب المعرفة التجارية من خلال تيسير سبل وصول المرأة إلى المعرفة المتخصصة عن طريق برامج وورشات التدريب لبناء المهارات الفنية والمهنية والعلمية والإدارية اللازمة لممارسة التجارة وتنمية أعمالها. وحاضنات أعمال لتقديم الخدمات اللازمة لدعم الأعمال التجارية للمرأة، والتوجيه والتدريب الخاص بالأنشطة التجارية بما يتلائم مع معيقاتها واحتياجاتها كمرأة. ومراعاة الوصول للمرأة في كافة أرجاء المملكة والفروقات المترتبة على ذلك. وأيضاً ضرورة التركيز ليس فقط على المرأة كفرد، وإنما على النساء كمجموعات، وتثقيفهن بشأن العمل الجماعي.

- بناء شبكات الأمان من خلال توفير بيئة عاملة آمنة، عادلة، تخلو من الممارسات التمييزية وتكرس حقوق المرأة وتدعم عملها التجاري وتعطيها مجالاً للمشاركة في القرارات والتشريعات الهادفة والمتخصصة في العمل التجاري. وكذلك بناء شبكات اجتماعية لكسر الصور النمطية عن عمل المرأة في التجارة وخلق الوعي على مستوى اجتماعي، وإشراك كل من الرجال والنساء فيه لتعزيز أهمية دورها الإقتصادي واستفادتها الفردية والأسرية والمجتمعية من دخولها معترك التجارة وإتاحة سبل الوصول إلى خدمات أسرية بديلة كخدمات رعاية الأطفال وغيرها مما يخفف الأعباء الاجتماعية على المرأة. وبناء الشبكات علاقات في الدوائر التجارية، والمعلومات والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات والمهارات المكتسبة والأضافية. والشبكة الأخيرة والتي تتعاطم أهميتها في ظل الظروف الإقتصادية الحالية هي شبكات التمويل لدعم أعمالها التجارية وتوسعتها. وزيادة التنسيق والحوار بين المؤسسات المالية، والجهات المعنية بالمرأة التي تقدم خدمات تنمية الأعمال التجارية.

المراجع باللغة العربية

1. محرز، أحمد محمد (1987-1986) القانون التجاري، الجزء الأول، مطبعة حسان - القاهرة
2. فرج، توفيق حسن (1998)، المدخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية
1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية (2018) التمكين الإقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية: أثر الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس
2. كباره، هيفاء فوزي (1997)، المرأة والتحول الإقتصادي والاجتماعي. دار الاطلس للنشر والتوزيع

3. الدسوقي، سيد إبراهيم (2007). (الحماية الدولية لحقوق المرأة في ضوء اتفاقية منع التمييز الجنسي). دون طبعة نشر، دار النهضة العربية: القاهرة.
4. دويدار، هاني (2002) ، التنظيم القانوني للتجارة، دار الجامعة الجديدة للنشر/ الإسكندرية، بدون رقم طبعة
5. عبد الباقي، سامي (2008) ، قانون الأعمال، الناشر/ دار النهضة العربية/ القاهرة، بدون رقم طبعة،
6. البسطوي، إبراهيم أحمد السيد ، شرح قانون التجارة "الأعمال التجارية – التاجر – المحل التجاري"، بدون دار نشر، بدون رقم طبعة.
7. عطية، عبد القادر محمد (2004) الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية
8. قاطرجي، نهى (2006) المرأة في منظومة الأمم المتحدة، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .
9. مصطفى، عدنان ياسين. (2017) النوع الاجتماعي والتنمية: إشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية دار المجد للنشر والتوزيع، 2017
10. (بدري، بلقيس يوسف (1995) ببيوغرافيا المرأة العربية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث،، 1995 الجامعة الأردنية. ص 248
11. حلمي، عبد القادر (1971) الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وتطبيقاتها العلمية، دار النهضة العربية
12. ميتلاند وأليسون (2017) دور المرأة في الاقتصاد مؤثر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة، الدار العربية للعلوم ناشرون -
13. نسور، بلال علي. (2012) أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع
14. احمد، هالة كمال (2015) قضايا منهجية في النقد النسوي، مؤسسة المرأة والذاكرة للنشر والتوزيع
15. أبو حمور، محمد. (2011) انعكاسات عضوية: منظمة التجارة العالمية وتطبيق النخاسية على التنمية الاقتصادية في الاردن. مركز دراسات الشرق الاوسط
16. ملحم سليم (2006) التمكين كمفهوم إداري معاصر، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر الجديدة، القاهرة
17. عادل، محمد عبد الله (2018) استراتيجية التمكين المتسلسل: مدخل البناء المتسلسل لقدرات المورد البشري في صناعة القرارات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر
18. إسماعيل، نهيل (2019) محددات تمكين المرأة في الدول العربية،
19. بن منظور محمد بن مكرم، (2010) معجم لسان العرب: عربي -عربي، المجلد الثالث عشر، دار صار، بيروت، لبنان
20. فريدة زمر، (2010) مفهوم التمكين في القرآن الكريم، نشر في ميثاق الرابطة الوطنية

21. زيتون محيا (2015) المرأة و التنمية : مناهج نظرية و قضايا عملية المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية.
22. يزة يوسف مجدي، (2017) التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي، دار النهضة العربية
23. ميرل، مارسيل (1986) سوسولوجيا العلاقات الدولية. القاهرة: دار المستقبل العربي
24. أفيهاه ويتنبرغ-كوكس (2017) دور المرأة في الاقتصاد مؤثر لانطلاق ثورتنا الاقتصادية القادمة، الدار العربية للعلوم ناشرون
25. كاترين إيلبورغ-فويتيك (2019) المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين
26. عوفي، صالح بن عبد الله بن عطف. (1998) المبادئ القانونية في صياغة عقود التجارة الدولية، لمملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات الإدارية
27. شملاوي حنان عطا (2019) سقف الحيط، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، 2019، ج 1
28. عباس، محمد حسني القانون التجاري. الكتاب الأول، القاهرة دار النهضة العربية 1966 ص 99
29. مناع، د هيثم، (2000) الإيمان في حقوق الإنسان -- موسوعة عالمية مختصرة طبعة الأولى م الناشر: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع
30. فوزي، سامي فوزي محمد، (2015) شرح القانون التجاري الأردني، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان
31. الزعبي، عوض أحمد (2010) المدخل إلى علم القانون، دار إثراء للنشر والتوزيع

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

1. Mahrez, Ahmed Mohamed (1987-1986) Commercial Law, Part One, Hassan Press - Cairo
2. Farag, Tawfiq Hassan (1998), Introduction to Legal Sciences, University Culture Foundation - Alexandria
1. Arab Administrative Development Organization - League of Arab States (2018) Economic Empowerment of Women in Some Arab Countries: The Impact of Legal Frameworks in Algeria, Egypt, Jordan, Libya, Morocco and Tunisia
2. Kabara, Haifa Fawzy (1997), Women and the Economic and Social Transformations. Atlas publishing and distribution house
3. El-Desouky, Syed Ibrahim (2007). The International Protection of Women's Rights in the Light of the Convention on the Prevention of Sexual Discrimination. Without Publication Edition, Arab Renaissance House: Cairo.
4. Dowidar, Hani (2002), The Legal Regulation of Trade, New University Publishing House / Alexandria, without edition number
5. Abdel-Baqi, Sami (2008), Business Law, Publisher / Dar Al-Nahda Al-Arabiya / Cairo, without edition number,
6. Al-Bastawisi, Ibrahim Ahmed Al-Sayed, Explanation of the Commercial Law "Business - Merchant - Commercial Shop", without a publishing house, without an edition number.

7. Attia, Abdel Qader Mohamed (2004) *Modern Econometrics between Theory and Practice*, 1st Edition, University House, Alexandria
8. Katerji, Noha (2006) *Women in the United Nations System*, Beirut, Lebanon: University Foundation for Studies and Publishing.
9. Mustafa, Adnan Yassin. (2017) *Gender and Development: Structural Problems and Methodological Approaches*, Dar Al-Majd for Publishing and Distribution, 2017
10.) Badri, Belqis Yousef (1995) *Bibliography of Arab Women*, Arab Women Center for Training and Research, 1995 University of Jordan. p 248
11. Helmy, Abdel Qader (1971) *The Tax on Commercial and Industrial Profits and its Scientific Applications*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya
12. Maitland and Allison (2017) *The role of women in the economy is an indicator for the launch of our next economic revolution*, Arab House for Science Publishers-
13. Nassour, Bilal Ali. (2012) *The Impact of World Bank Policies on Political Development in the World*. Dar Jalis Al-Zaman for Publishing and Distribution
14. Ahmed, Hala Kamal (2015) *Systematic Issues in Feminist Criticism*, Women and Memory Foundation for Publishing and Distribution
15. Abu Hammour, Muhammad. (2011) *Membership Repercussions: The World Trade Organization and the Application of Privatization on Economic Development in Jordan*. Center for Middle Eastern Studies
16. Melhem Selim (2006) *Empowerment as a Contemporary Administrative Concept*, Without Edition, Arab Administrative Development Organization, Research and Studies, Heliopolis, Cairo
17. Adel, Muhammad Abdullah (2018) *The Strategies of Sequential Empowerment: An Introduction to Sequential Building of Human Resource Capabilities in Decision Making*, Amman: Al Yazouri Scientific Publishing House.
18. Ismail, Nahil (2019) *Determinants of Women Empowerment in Arab Countries*,
19. Bin Manzoor Muhammad Bin Makram, (2010) *Dictionary of Lisan Al Arab: Arabic-Arabic*, Volume Thirteen, Dar Sar, Beirut, Lebanon
20. Farida Zumrud, (2010) *The concept of empowerment in the Holy Qur'an*, published in the charter of the National League
21. Zaitoun Mahaya (2015) *Women and Development: Theoretical Approaches and Practical Issues*, National Center for Social and Criminal Research.
22. Yaza Youssef Magdy, (2017) *Women's Political Empowerment and Its Impact on Achieving Human Development in the Arab World*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya
23. Merle, Marcel (1986) *Sociology of International Relations*. Cairo: The Arab Future House
24. Avivah Wittenberg-Cox (2017) *The role of women in the economy is an indicator for the launch of our next economic revolution*, Arab House of Science Publishers
25. Catherine Eilburg-Vojtek (2019) *Women, Work and the Economy: Macroeconomic Gains from Gender Equality*
26. Awfi, Saleh bin Abdullah bin Ataf. (1998) *Legal Principles in Drafting International Trade Contracts*, Kingdom of Saudi Arabia, Institute of Public Administration, Center for Research and Administrative Studies
27. Shamlawi Hanan Atta (2019) *Saqf Al-Hait, Determinants of Women Empowerment in*

the Arab Countries, 2019, vol.1

28. Abbas, Muhammad Hosni Commercial Law. The first book, Cairo Dar Al-Nahda Al-Arabiya 1966 p.99

29. Manna, Dr. Haitham, (2000) Perspectives on Human Rights -- A Concise International Encyclopedia, First Edition AD Publisher: Al-Ahali for Printing, Publishing and Distribution

30. Fawzi, Sami Fawzi Muhammad, (2015) Explanation of the Jordanian Commercial Law, Part One, House of Culture for Publishing and Distribution, Amman

31. Al-Zoubi, Awad Ahmed (2010) Introduction to the Science of Law, Ithra House for Publishing and Distribution